

اعلان

عودة

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم

الى عاصمة ملكه السعيد

عاد بيمين الله ورعايته حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك المعظم الى عاصمة ملكه السعيد
من سفرته الميعونة الى خارج المملكة الاردنية الهاشمية يوم الاربعاء الواقع في ١٩٨٤/٤/٢٥

١٩٨٤/٤/٢٦

رئيس الوزراء
احمد مبيدات



الجريدة الرسمية
للمملكة الاردنية الهاشمية

مبان : الاربعاء ١ شعبان سنة ١٤٠٤ هـ . الموافق ٢ ايار سنة ١٩٨٤ م . العدد ٣٢٢٩

الفهرس

صفحة

٥٩٦	اعلان صادر عن رئيس الوزراء	بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور
٥٩٧	قانون رقم (١٤) لسنة ١٩٨٤	قانون السير
٦١٨	قانون رقم (١٥) لسنة ١٩٨٤	قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع المدارس الثانوية المهنية بين الصندوق السعودي للتنمية والمملكة الاردنية الهاشمية
٦٢٦	قانون رقم (١٦) لسنة ١٩٨٤	قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٨٢
٦٥٩	نظام رقم (٢٤) لسنة ١٩٨٤	نظام معدل للنظام المالي للامتحانات العامة
٦٦٢	امردفاع رقم (١) لسنة ١٩٨٤	صادر عن رئيس الوزراء

مديرية المطابع العسكرية

اعلان

صادر بمقتضى المادة ٩٤ من الدستور

يعلم انه عملاً بالمادة ٩٤ من الدستور لحيل القانون المؤقت رقم ١٢ لسنة ١٩٨٣ قانون السير المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٣١٥٦ الصادر بتاريخ ١٩٨٣/٦/١ الى مجلس الامة فادخل عليه بعض التعديلات .

ينشر فيما يلي القانون المذكور بشكله المعدل الذي اقره مجلس الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم ١٢ المشار اليه .

رئيس الوزراء
احمد عبيدات

نحى الحسين لله ملكنا والى الله الرجاء

بمقتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصالح على القانون الاتي ونشر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (١٤) لسنة ١٩٨٤

قانون السير

الباب الاول

التعاريف والاصطلاحات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون السير لسنة ١٩٨٤) ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :

الوزارة	: وزارة الداخلية
الوزير	: وزير الداخلية
سلطة الترخيص	: الوزير
ادارة الترخيص	: الادارة المختصة بترخيص المركبات والسواقين
ادارة السير	: الادارة المختصة بشؤون السير
المكتب الفني	: المكتب الفني المركزي لشؤون السير المشكل وفق احكام هذا القانون
المركبة	: كل وسيلة من وسائل النقل البري او الجر او الربيع او الدفع ذات عجلات تسير بقوة الية ولا تشمل وسائل النقل المعدة للسير على الخطوط الحديدية
السيارة	: المركبة الالية المصممة لنقل الاشخاص او البضائع او كليهما وتشمل القاطرة المصممة لجر مقطورة
المقطورة	: المركبة غير الالية المصممة لتجرها قاطرة دون ان تحمل هذه اي جزء من وزن المقطورة وتكون نصف مقطورة اذا كانت القاطرة التي تجرها تحمل جزءا من وزنها .
الدراجة المادية	: وسيلة ركوب هاتئة الخلفين او اكثر وتسير بقوة دافعة من راكبيها دون ان تكون مجهزة بحرك الي .

مكتبة الامم المتحدة

- الدراجة الآلية : المركبة ذات العجلتين أو الثلاث عجلات والمجهزة بمحرك الي والمصممة لنقل الأشخاص أو البضائع على أن لا يكون تصميمها على شكل سيارة .
- الطول الاجمالي للمركبة : المسافة بين اقصى نقطة من مقدمة المركبة واقصى نقطة من مؤخرتها .
- العرض الاجمالي للمركبة : المسافة بين اقصى نقطتين بارزتين من جانبي المركبة باستثناء المرايا المثبتة عليهما .
- الارتفاع الاجمالي للمركبة : الارتفاع الذي تصل اليه المركبة ابتداء من السطح الذي تقف عليه بعجلاتها الى اعلى نقطة في جسيما او من حولتها عندما تكون محملة .
- وزن المركبة فارغة : وزن المركبة مضافا اليه اوزان سائقها والمحركات التي تستعملها وعدة التصليل الخاصة بها والاطارات الاحتياطية التي تحملها .
- الوزن الاجمالي للمركبة : وزن المركبة فارغة مضافا اليه وزن حولتها .
- الوزن الصافي لحمولة المركبة : الفرق بين الوزن الاجمالي للمركبة ووزنها فارغة .
- الحمولة المحورية : العبء الذي يتحمله كل محور من محاور المركبة من وزنها الاجمالي .
- الطريق : السبيل المخصص للمرور العام بها في ذلك مرور المركبات والمشاة والحيوانات ، وتشمل الساحات والجسور .
- التقاطع : مكان تلاقي اكثر من طريق او تقاطعها او تفرعها على مستوى واحد ، وتشمل تقاطع الطرق مع خطوط السكك الحديدية .
- اشارة الطريق : الاشارة الضوئية او الشاخصة او الخطوط او العبارات او الكلمات او الرموز ذات الدلالات المعروفة ترسم او تكتب على الطرق او تثبت على جوانبها او فوقها لتنظيم حركة السير وارشاد مستخدمي الطريق .

المادة ٣ - ١ - لغايات هذا القانون تقسم السيارات الى الانواع التالية :

- ١ - سيارة الركوب الصغيرة الخاصة : سيارة الركاب المصممة لحمل ما لا يزيد على ثمانية اشخاص بما في ذلك سائقها .
- ٢ - سيارة الركوب الصغيرة العمومية : سيارة الركاب ذات الاربعة ابواب (كحد ادنى) المصممة لحمل ما لا يزيد على ثمانية اشخاص بما في ذلك السائق والتي تعمل في نقل الركاب مقابل اجر .
- ٣ - سيارة الركوب المتوسطة : سيارة الركاب المصممة لحمل اكثر من ثمانية اشخاص وما لا يزيد على ستة وعشرين شخصا بما في ذلك سائقها .
- ٤ - الحافلة : سيارة الركاب المصممة لحمل اكثر من ستة وعشرين شخصا .
- ٥ - سيارة النقل المشترك : السيارة المصممة لنقل الاشخاص والبضائع معا .
- ٦ - سيارة الشحن : السيارة المصممة لنقل البضائع فقط .
- ٧ - السيارة السياحية : سيارة الركوب المعدة لاجراءات السياحة وفقا لاحكام هذا القانون .

ب - تخضع المركبات التالية ايضا لاحكام هذا القانون وفقا للصفات والمواصفات والاستعمالات الخاصة بها :-

- ١ - المركبة ذات الاستعمال الخاص : وسيلة نقل او رفع او جر الية مجهزة بمعدات ثابتة فيها بصورة دائمة ولا يمكن استعمالها الا في الاغراض المصممة لها .
- ٢ - مركبة الاشغال : المركبة الآلية المصممة لاستخدامها في الاشغال الانشائية بما في ذلك الاشغال المتعلقة بالطرق .
- ٣ - المركبة الزراعية : المركبة الآلية المصممة لتستخدم في الاعمال الزراعية .

الباب الثاني

تسجيل المركبات

المادة ١ - ١ - تسجل جميع المركبات لدى ادارة الترخيص في السجلات المخصصة لها ، بما في ذلك معاملات نقل ملكية المركبة ورهنها بعد دفع الرسوم المقررة ، وتعتبر تلك المعاملات باطلة اذا اجريت خارج ادارة الترخيص ، ولا يجوز نقل ملكية المركبة المرهونة الا بعد موافقة الدائن .

٢ - يقدم طلب تسجيل المركبة الى ادارة الترخيص مرفقا بالوثائق والمستندات المقررة بمقتضى هذا القانون والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبه ، بما في ذلك الوثائق والمستندات الخاصة بالجبارك وملكيتها المركبة ، ويعتبر مالكا الشخص الطبيعي او المعنوي الذي سجلت باسمه ، وتنظم المستندات والعقود الخاصة بنقل ملكية المركبات ورهنها وسائر التصرفات المتعلقة بها وفقا لما هو منصوص عليه في البند ٣ من هذه الفقرة .

٣ - بالرغم مما ورد في اي قانون اخر يتولى الموظفون العاملون في ادارة الترخيص صلاحية تنظيم وتصديق العقود الخاصة بالمركبات بما في ذلك عقود نقلها ورهنها وسائر التصرفات بها وسماح وتدوين اقرارات وقنوات الاطراف فيها او التصديق على توقيعهم عليها وذلك وفقا للاصول والاجراءات التي يطبقها الكاتب العدل في تنظيم العقود او التصديق عليها .

ب - لا تسجل اي مركبة اذا لم يكن محركها وقاعدتها « الشاصي » يحملان الرقم المميز لكل منهما ، ويتم حفرهما عليهما من قبل السلطة الجبركية على المحرك والقاعدة اذا لم يكونا موجودين .

ج - تسري على المقطورات وانصاف المقطورات احكام هذا القانون بما في ذلك احكام التسجيل والترخيص والشروط الخاصة بها .

المادة ٥ - ١ - لا يجوز تسجيل او ترخيص او تجديد رخصة اي مركبة الا بعد ان يقدم مالك المركبة عقد تامين لدى احدى شركات التامين المسجلة في المملكة وذلك لتغطية اضرار الغير التي يسببها استعمال المركبة ، وتشمل عبارة « اضرار الغير » الاضرار التي تلحق بالركاب في المركبة العمومية .

ب - على كافة المركبات غير الاردنية ان تؤمن على الاضرار التي تلحق بالغير بسبب استعمال المركبة داخل المملكة ويحدد بتعليمات صادرة عن سلطة الترخيص الحد الأدنى لمدة عقد التأمين .

ج - تحدد بنظام شروط ومقدار التأمين بما في ذلك الحد الأدنى للتعويض من الاضرار الجسدية وكافة الامور المتعلقة بعدد التأمين لغايات هذا القانون ويجوز توسيع مظلة عقد التأمين ليشمل اضرار الغير « ركاب السيارة الخاصة »

مركز العمل

المادة ٦ - ١ - لا يجوز استعمال المركبة تسجيلها وترخيصها وفقا لاحكام هذا القانون وتخصيص رقم لها بدون في الصحيفة الخاصة بها في ادارة الترخيص ووضع اللوحات المقررة عليها ، ويجوز لملك السيارة الاحتفاظ بالرقم المخصص لها لمدة لا تزيد على سنتين في حالة بيعها او نقل ملكيتها الى شخص اخر على ان ينفذ حق في ذلك الرقم اذا لم يتم تخصيصه لسيارة اخرى خلال تلك المدة وتحدد رسوم الاحتفاظ بالرقم ونقله بموجب الانظمة التي تصدر بمقتضى هذا القانون .

ب - تحدد جميع التفاصيل المتعلقة باللوحات في ذلك فئاتها وانواعها والوانها وكيفية صنعها واثنائها وحالات الاعفاء من اثمانها بموجب نظام يصدر بمقتضى هذا القانون .

المادة ٧ - تخضع المركبات للفحص الفني عند تسجيلها لأول مرة او بصورة دورية وفقا للتعليمات المقررة وذلك للتأكد من توافر المواصفات والشروط الفنية والقانونية فيها وعدم وجود ما يمنع من تسجيلها .

المادة ٨ - تسجل سيارة الركوب المتوسطة والحافلة وسيارات الاسعاف في الفئة الخاصة باسم اي من الجهات التالية بعد التثبت من حاجتها اليها في اعمالها ، ويتم التسجيل بقرار من الوزير بعد الاستئناس برأي الجهة المعنية :

- ١ - المستشفيات والمؤسسات الصحية لاستعمالها في نقل مستخدميها وعيالها ومرضاها .
- ب - المؤسسات والجمعيات والهيئات العلمية والخيرية والدينية والادبية والمراكز الرياضية .
- ج - المؤسسات التعليمية لاستعمالها في نقل مستخدميها وطلبتها .
- د - المؤسسات الصناعية لاستعمالها في نقل المستخدمين في مصانعها .
- هـ - المؤسسات الفندقية وشركات الطيران لاستعمالها في نقل المستخدمين لديها والمتعاملين معها .
- و - المتعدين والمقاولين لاستعمالها في نقل المستخدمين لديهم على ان يكون تصنيف المتعدين والمقاولين في الفئة العليا لدى وزارة الاشغال العامة .
- ز - المنظمات الدولية والاقليمية لاستعمالها في اغراضها الخاصة .

المادة ٩ - يجوز تسجيل سيارة الشحن التي لا تزيد حمولتها على طنين اثنين او السيارة المصنفة للركوب والشحن معا « دول كابين » التي لا يزيد وزن البضاعة التي تحملها على طن واحد في الفئة الخاصة باسم مالكيها على ان لا تستعمل اي منهما لمقابل الاجر مهما كان نوعه او وصفه وايها سيارات الشحن التي تزيد حمولتها على طنين اثنين يجوز تسجيلها في الفئة الخاصة باسم اي من الجهات التالية بعد التثبت من حاجتها اليها وان لا تستعمل بمقابل اجر مهما كان نوعه او وصفه :

- ١ - اصحاب المصانع لاستعمالها في الاغراض المتعلقة مباشرة بمصانعهم او صناعاتهم وفي توزيع منتجاتهم .
- ب - مالكي المركبات الزراعية ومركبات الاشغال والالتفتيت لاستعمالها في نقل التجهيزات والادوات والمحروقات اللازمة لتلك المركبات والالات وتوفير سائر الخدمات لها .
- ج - مالكي المزارع والمزارعين لاستعمالها في مزارعهم وفي خدمة اغراضهم الزراعية .
- د - المتعدين والمقاولين المستقرين في الفئة العليا لدى السلطات الرسمية المختصة لاستعمالها في الاعمال والاغراض المتعلقة بمشاريعهم .
- هـ - البعثات والهيئات السياسية والقنصلية في المملكة .

المادة ١٠ - ١ - تسجل السيارة المعدة لنقل المولى ويتم ترخيصها في فئة سيارات الشحن الخاصة بها كات صفة الشخص الطبيعي او المعنوي الذي يملكها .

المادة ١١ - اذا استعملت اي من السيارات المنصوص عليها في المواد « ٦٠٤٨ » من هذا القانون في غير الغايات او الاغراض التي لم يسميها ترخيصها بوجوبها فيستوفى من سائقها عند ضبطها مبلغ يعادل مئتي دينار سنوي لا يتجاوز مئتي دينار في السنة الصفة نهائية اذا تكررت المخالفة خلال سنة .

« قسمة مائة دينار سنوي »

المادة ١٢ - اذا استعملت مركبة الاشغال في تسجيلها وترخيصها من اجلها فيستوفى من سائقها عند ضبطها مبلغ يعادل ثلاثة اثمان الرسم السنوي المقرر لاقتنائها ، وتسحب رخصة السائق مدة سنة اشهر في حال استمرار المخالفة ، وايها المركبة الزراعية فيستوفى مبلغ يعادل ثلاثة اثمان الرسم السنوي المقرر لاقتناء مركبة اشغال اذا ضبطت وهي تستعمل في غير الاغراض التي سجلت ورخصت من اجلها ، وفي سحب رخصة السائق مدة سنة اشهر في حالة تكرار المخالفة .

المادة ١٣ - ١ - يسمح لاصحاب سيارات الشحن بنقل الاشخاص في سياراتهم وفقا للشروط التالية :

- ١ - ان يكون اولئك الاشخاص من العمال المستخدمين لدى مالك السيارة ، وان يتم تنظيمهم بدون اجر مهما كان نوعه او وصفه .
- ٢ - ان لا يتجاوز عدد من ينقل في السيارة على اثنين من العمال اذا كانت الحافلة المقررة لها لا تزيد على طن واحد وثلاثة عمال اذا كانت لا تزيد على خمسة اطنان .
- ٣ - ان لا يتجاوز عدد من ينقل في السيارة على اربعة عمال اذا كانت الحافلة المقررة لها تزيد على خمسة اطنان .

ب - يسمح في الحالات الاضطرارية بنقل ما يزيد على عدد العمال المسموح بنقله في اي سيارة شحن بمقتضى البندين « ٢٠٢ » من الفقرة (١) من هذه المادة وذلك بوافقة ادارة السير بموجب تصريح خطي تصدره لملك السيارة وتحدد فيه الشروط والقيود التي يترتب عليه مراعاتها .

المادة ١٤ - ١ - تسجل سيارات الركوب الصغيرة العمومية باسماء الاردنيين وفقا للتعليمات التي تضعها سلطة الترخيص وعلى الوجه التالي :

- ١ - يخصص رقم لكل سيارة ركوب صغيرة عمومية .
- ٢ - يستوفى رسم سنوي مقداره مائتا دينار عن كل سيارة ركوب صغيرة عمومية بالإضافة الى رسوم التسجيل والترخيص المنصوص عليها في الانظمة الصادرة بمقتضى هذا القانون .

٣ - لاصحاب سيارات الركوب الصغيرة العمومية التي تم ترخيصها قبل ١٩٧٧/٢/١ استعمال الارقام التي خصصت لسياراتهم لمدة عشر سنوات من ذلك التاريخ ويعطون من الرسم الاضافي المنصوص عليه في الفقرة السابقة خلال تلك المدة .

ب - تسجل سيارة الشحن العمومية وتحدد مقدار الرسوم المستحقة عليها والامور المتعلقة بها بموجب انظمة تصدر لهذه الغاية .

المادة ١٥ - ١ - ملك السيارة العمومية التي تصبح غير صالحة لبقائها في الفئة المسجلة بها ان يسجل بدلا منها سيارة من نفس الفئة على النحو التالي :

- ١ - سيارة ركوب صغيرة بدلا من سيارته المراد استبدالها .
- ب - سيارة ركوب متوسطة بدلا من مثيلها المراد استبدالها .
- ج - حافلة بدلا من مثيلها المراد استبدالها .

٢ - في سيارة شحن لا يزيد وزنها الصافي على الف كيلو غرام اذا كانت السيارة المراد استبدالها سيارة شحن لا يزيد وزنها الصافي على الف كيلو غرام .

٣ - في سيارة شحن لا يزيد وزنها الصافي على خمسة الاف كيلو غرام اذا كانت السيارة المراد استبدالها سيارة شحن لا يزيد وزنها الصافي على الف كيلو غرام .

٤ - في سيارة شحن لا يزيد وزنها الصافي على خمسة الاف كيلو غرام اذا كانت السيارة المراد استبدالها سيارة شحن لا يزيد وزنها الصافي على خمسة الاف كيلو غرام .

هكذا من العمل

المادة ١٦ - تسجل سيارة الركوب الخاصة في الفئة الخاصة باسم مالكها ولا يجوز استعمالها الا في الأغراض والإعمال الخاصة والمالية للمالك ويحظر عليه نقل الأشخاص أو الأشياء فيها مقابل أجر مهما كان نوعه أو وصفه ، على أنه يسمح له بجرمطورة بها مصبة لغابات النزهة والصيد والسياحة وغير ذلك من الأغراض الخاصة .

المادة ١٧ - تسجل المركبات المائدة للوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية العامة والبلديات والمجالس القروية ومجالس الخدمات المشتركة باسمائها وتحمل اللوحات المخصصة لها ونفا لاحكام الانظمة الصادرة بقتضى هذا القانون .

المادة ١٨ - يجوز نقل تسجيل المركبة من مركز ترخيص الى مركز ترخيص آخر مع جميع الأوراق الخاصة بها بناء على طلب مالكها ما لم تكن مرهونة .

المادة ١٩ - للوزير أن يصدر تعليمات تتضمن الوسائل الواجب تامينها في المركبة أو لازلتها منها لتوفير الأمن والراحة لركابها وسلامة الطريق وضمان الأمان لاستعمالها بما في ذلك منع صدور الضوضاء والأذخنة وسائل المواد الملوثة منها وإجراءات حجز المركبات التي لا تتوافر فيها تلك المواصفات والأجهزة والمعدات والوسائل ومنعها من العمل للبدء لتوفيرها .

الباب الثالث

الإبعاد والحوالات والأوزان والتحويل والتبديل

المادة ٢٠ - تحدد الأبعاد القصوى والأوزان الإجمالية وقوة المحرك بالنسبة لأوزان المركبات أو مجموعة من المركبات بنظام يصدر بموجب هذا القانون وينتسب من الوزير شريطة أن لا يسمح في أي حالة من الحالات بتحويل المحور الأكثر عبثا في المركبة أو في مجموعة المركبات أكثر من ثلاثة عشر طنا ، وأن لا يزيد الارتفاع الإجمالي عن ٢,٢٠ أربعة أمتار وعشرين سنتيمترا .

المادة ٢١ - تعتمد مواصفات المركبات الواردة في بيانات الشركات الصانعة وذلك الى المدى الذي لا تتجاوز فيه حدود الأبعاد والأوزان المنصوص عليها في هذا القانون والأنظمة الصادرة بموجبها الا اذا ثبت لسلطة الترخيص مديصة هذه المواصفات .

المادة ٢٢ - ١ - ينشأ في الوزارة مكتب يسمى المكتب الفني المركزي لشؤون السير على النحو التالي :

- ١- مندوب من وزارة النقل يعينه وزير النقل .
- ٢- مندوب من وزارة الأشغال العامة يعينه وزير الأشغال العامة .
- ٣- مندوب من إدارة السير يعينه الوزير .
- ٤- مندوب من إدارة الترخيص يعينه الوزير .
- ٥- مندوب من نقابة المهندسين يعينه نقاب المهندسين .
- ٦- ممثل لأي جهة أخرى يعينه الوزير اذا رأى ضرورة تمثيل تلك الجهة في المكتب .

ب- ١- يعين الوزير رئيسا للمكتب الفني المركزي من بين أعضائه .
٢- يعين الوزير أمين سر المكتب الفني المركزي يتولى اعداد جداول اعمال المكتب وتكوين محاضر اجتماعاته والعمل على تبليغ ونشر قراراته وحفظها .

ج- يجتمع المكتب الفني المركزي بدموة من رئسها كلما دعت الحاجة الى ذلك ويكون اجتماعه قانونيا اذا حضره أربعة من أعضائه على أن يكون الرئيس من بينهم ، ويخذ قراراته بأكثرية الحاضرين ، وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي أيده الرئيس .

المادة ٢٣ - ١ - يتولى المكتب الفني المركزي المهام التالية :
١- اجراء الدراسات الفنية لخطط المركبات وأعداد المخططات الخاصة بها ضمن المواصفات الفنية المتبعة وشروط الأمان والسلامة العامة .

٢- تصديق الدراسات والمخططات التي تصدرها المكاتب الهندسية المرخصة ضمن الشروط المشار اليها في البند الاول من هذه الفقرة .

٣- دراسة التقارير المتعلقة بتصنيع وتحويل المركبات محليا والتصديق عليها ومراقبة المصانع الخاصة بذلك .

٤- جمع المعلومات والبيانات الخاصة بالمركبات على اختلاف انواعها بما في ذلك الاحصائيات المتعلقة بها وتوثيقها وللاصول الحديثة لسهولة الرجوع اليها ونشرها .

٥- أي أمور أخرى يرى الوزير ضرورة إحالتها الى المكتب لدراستها وتقديم التوصيات المناسبة بشأنها .

ب- للمكتب الفني المركزي لشؤون السير الاستعانة بالخبراء والفنيين لإبداء الرأي في الأمور المعروضة عليه ، دون أن يكون لهم حق التصويت على قراراته ، وللوزير بتنصيب من المكتب صرف المكافآت المناسبة لهم .

ج- لمجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير منح أعضاء المكتب الفني المركزي وأمين سره مكافآت مالية مقابل حضور اجتماعات المكتب واشترك في أعماله .

المادة ٢٤ - ١ - للوزير بناء على توصية المكتب الفني المركزي الموافقة على تسجيل وترخيص سيارة الشحن التي تتجاوز أبعادها وأوزانها ما هو منصوص عليه في هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه والمصمة لنقل حمولات معينة ذات أحجام كبيرة على أن يحدد الوزير في قراره الحولات المرخص للسيارات بنقلها والطرق التي يسمح لها بالسير عليها وذلك مع التقيد في جميع الحالات بالحوالة الحورية المحددة في هذا القانون وتوفر عوامل الأمان والسلامة ولا يسمح باستيراد أي سيارة شحن تنطبق عليها احكام هذه الفقرة الا بناء على موافقة مسبقة من الوزير .

ب- للوزير بناء على توصية ادارة السير اصدار تصاريح مؤقتة لسيارات شحن تتجاوز أبعادها وأوزانها ما هو منصوص عليه في هذا القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه لتقوم بسنترات محدودة على طرق معينة لنقل حمولات ذات أحجام كبيرة وذلك وفقا للشروط والقيود التي يقررها .

المادة ٢٥ - ١ - يجوز تحويل المركبة من فئة الى فئة أخرى اذا كانت قابلة لمل هذا التحويل على أن تتوافر فيها بعد عملية التحويل الشروط الفنية وعوامل الأمان والسلامة الواجب توافرها في مركبات الفئة المحولة اليها .

ب- لا يجوز أن حول مركبة الى فئة أخرى ان يستعملها قبل مرفها على ادارة الترخيص لمحصها والتأكد من التقيد بأحكام التعليمات الخاصة بتحويل المركبات وشروط الموافقة على التحويل وذلك تحت طائلة إلغاء تسجيل المركبة .

المادة ٢٦ - ١ - يجوز اجراء التبديل الجزئي أو الكلي للأجزاء الرئيسية التالية للمركبة على أن لا يؤدي التبديل الى تعديل أو تغيير نوع وماركة وطراز وسنة صنع المركبة كما وردت من بلد المنشأ .

١- المحرك .

٢- القاعدة « الشاسي » .

٣- الهيكل « المكان المخصص للركاب في سيارات الركوب وغرفة السائق في سيارات الشحن » .

٤- صندوق الحمولات .

ب- لا يجوز استعمال المركبة بعد اجراء أي تبديل فيها بقتضى هذه المادة قبل عرضها على ادارة الترخيص لمحصها والتأكد من التقيد بأحكام التعليمات الخاصة بالتبديل وشروط الموافقة عليه ، وذلك تحت طائلة إلغاء تسجيل المركبة .

مركز العمل

المادة ٢٧- يصدر الوزير بناء على توصية المكتب الفني المركزي تعليمات في الأمور التالية :

١ - تحديد طريقة وشروط الفحص الفني للمركبات بما في ذلك الفحص الدوري لها .

ب- شروط وقواعد التبديل للأجزاء الرئيسية في المركبة المنصوص عليها في هذا القانون .

ج- الشروط والقواعد الخاصة بنحويل المركبة من فئة إلى أخرى .

د- المواصفات والشروط الخاصة بأكاسيد ومصابيح الحبوكة التي يتم صنعها من جهة أخرى غير الشركة التي أنتجت المركبة .

هـ- المواصفات والأجهزة والمعدات التي يجب توفرها أو إزالتها في المركبات لغايات التسجيل أو الترخيص أو أعادتها .

الباب الرابع

الفصل الأول

رخص السير

المادة ٢٨- ١ - مع مراعاة ما نص عليه في الفقرة «ب» من هذه المادة تمنح رخصة سير المركبة للمالك بناء على طلبه بعد تقديم الوثائق التي تحددها سلطة الترخيص بموجب تعليمات تصدرها لهذا الغرض وعلى سائق المركبة أن يحمل هذه الرخصة أثناء قيادتها .

ب- بعد نفاذ أحكام هذا القانون لا يجوز تسجيل وترخيص أي دراجة آلية إلا للوزارات والدوائر والمؤسسات العامة الحكومية لأغراض رسمية وللشركات والأشخاص من أرباب الأعمال التجارية ممن تتطلب أعمالها وأعمالهم استخدام الدراجات الآلية ، ويلغى تسجيل وترخيص هذه الدراجات نهائياً إذا استخدمت في غير تلك الأغراض والأعمال ولا تسري أحكام هذه الفقرة على الدراجات الآلية المسجلة والمرخصة قبل العمل بهذا القانون .

المادة ٢٩- تستثنى السيارات الخاصة بجلالة الملك من التسجيل والترخيص كما تعفى السيارات العائدة للتصور الملكية من رسوم التسجيل والترخيص .

المادة ٣٠- تستثنى المركبات العائدة للقوات المسلحة الأردنية والمخابرات العامة والأمن العام والدفاع المدني من الأحكام الخاصة بالتسجيل والترخيص .

المادة ٣١- ١ - تسري رخصة سير المركبة مدة سنة شمسية واحدة تبدأ من يوم تسجيل المركبة ، وتجدد عند انتهائها مدة مماثلة بعد تسديد جميع الغرامات المحكوم بها بصورة قطعية على مالك المركبة والمترتبة على استعمال تلك المركبة ، ويشترط في ذلك أن يقدم طلب تجديد رخصة سير المركبة خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاء مدتها .

ب- تجدد رسوم إصدار رخصة سير المركبة أو تجديدها أو تبديلها أو مقابل أي إجراء آخر يتعلق بها أو يتخذ بشأنها وفقاً للأنظمة التي تصدر بمقتضى هذا القانون .

المادة ٣٢- إذا أجرى تعديل في المركبة أصبحت معتمداً في شكلها أو لونها أو مواصفاتها الأخرى للبيانات المرفجة في رخصة السير الخاصة بها أو لأي من تلك البيانات ، فعلى مالكها أن يقدم طلباً إلى إدارة الترخيص خلال مدة لا تزيد على خمسة عشر يوماً من إجراء التعديل على المركبة للحصول على رخصة سير جديدة لها تتفق مع الحالة الجديدة المتولدة .

المادة ٣٣- إذا فقدت رخصة سير المركبة أو تلفت أو سويت هتريب على مالك المركبة أن يقدم طلباً إلى إدارة الترخيص للحصول على رخص سير بدلاً من تلك الرخصة بعد دفع الرسوم المقررة ، ويشترط في ذلك أن يقدم الطلب خلال مدة لا تزيد على خمسة عشر يوماً من تاريخ فقد الرخصة أو تلفها أو وقوع التشويه فيها .

المادة ٣٤- ١ - إذا لم تجدد رخصة سير المركبة خلال المدة المقررة أو لم يجز تسليم الرخصة مع لوحتي المركبة إلى إدارة الترخيص في الحالات التي ينص فيها هذا القانون على ذلك التسليم فيستولى من مالكا رسم مقداره «٥٠٪» من رسوم الترخيص عن كل شهر أو أي جزء منه يستمر فيه التأخر عن تجديد الرخصة أو تسليم لوحتي المركبة على أن لا تزيد المدة التي يستولى عنها هذا الرسم على سنتين في أي حالة من الحالات وذلك بالإضافة إلى الرسوم الأخرى الواجب استيفائها في هذه الحالة .

ب- يشطب قيد تسجيل المركبة بعد مرور سنتين على عدم تجديد رخصة سيرها .

ج- يجوز إعادة تسجيل المركبة المشطوبة وفقاً لشروط التسجيل المنصوص عليها في هذا القانون بعد دفع جميع الرسوم المترتبة على المركبة بالإضافة إلى الرسم الإضافي المنصوص عليه في الفقرة (أ) من هذه المادة .

المادة ٣٥- لا تطبق أحكام المادة (٣٤) من هذا القانون في أي من الحالتين التاليتين :

١ - إذا كانت المركبة قد أوقفت أو توقفت عن العمل لأسباب خارجة عن إرادة مالكا كالحجز أو المصادرة أو السرقة .

ب- إذا كانت المركبة خارج الملكية .

ويشترط في كل من الحالتين أعلاه إدارة الترخيص بها وتقديم الأوراق والمستندات التي تثبت وقوعها .

المادة ٣٦- ١ - إذا تم تفكيك المركبة أو تلفت أو أخرجت من الملكية بصورة نهائية أو أوقفت نهائياً لعدم صلاحيتها للاستعمال فيترتب على مالكا أن يبلغ إدارة الترخيص بذلك خطياً خلال مدة لا تزيد على خمسة عشر يوماً من تاريخ وقوع أي من تلك الحالات وأن يسلمها في الوقت نفسه رخصة سير المركبة ولوحتيها .

ب- يجوز إعادة رخصة سير المركبة ولوحتيها إلى إدارة الترخيص بالبريد المسجل في أي حالة من الحالات المنصوص عليها في هذا القانون ، وتعتبر إعادة بهذه الطريقة بمثابة التسليم المباشر .

الفصل الثاني

رخص السوق

المادة ٣٧- ١ - تصنف رخص سوق المركبات إلى الفئات التالية .

الفئة الأولى :	رخصة سوق دراجة آلية مهما كان نوعها .
الفئة الثانية :	رخصة سوق مركبة أشغال ورخصة سوق مركبة زراعية
الفئة الثالثة :	رخصة سوق سيارة ركوب صغيرة خاصة ورخصة سوق سيارة شحن خاصة لا تزيد حمولتها على طنين ونصف .
الفئة الرابعة :	رخصة سوق سيارة ركوب صغيرة عمومية ورخصة سوق سيارة شحن عمومية لا تزيد حمولتها على طنين ونصف .
الفئة الخامسة :	رخصة سوق سيارة ركوب متوسطة عمومية ورخصة سوق سيارة شحن متوسطة لا تزيد حمولتها على خمسة طنان ولا تصرف لطلابها إلا بعد مرور سنة واحدة على الإذن على حصوله على رخصة سوق من الفئة الرابعة .

- الفئة السادسة : رخصة سوق لجميع انواع المركبات ولا تصرف لطلابها الا بعد مرور سنة واحدة على الاقل على حصوله على رخصة سوق من الفئة الخامسة .
- الفئة السابعة : رخصة سوق سيارة ركوب خاصة بالمعوقين او دراجة الية مصممة للغايات ذاتها .

١ - سلطة الترخيص ان تصرف رخص سوق من الفئتين الخامسة والسادسة دون التفتيد بالمدة المقررة لكل منهما في الفترة «أ» من هذه المادة للأشخاص الذين صنفوا كسائقين سيارات من الدرجة الاولى في القوات المسلحة الاردنية والمخابرات العامة والامن العام والدفاع المدني كما يجوز لسلطة الترخيص ان تصرف رخص سوق من الفئة الخامسة دون التفتيد بالمدة المقررة لها في الفترة «أ» من هذه المادة للأشخاص الذين صنفوا كسائقين سيارات من الدرجة الثانية لدى تلك الجهات شريطة ان يجتازوا بنجاح الفحص الفني المقرر لطالبي الرخصة من الفئة الخامسة .

٢ - سلطة الترخيص ان تمنع تصريحاً لقيادة جميع انواع السيارات لمن يحمل رخصة سوق من الفئة الرابعة بعد ان يجتاز الفحصين الطبي والفني المقربين على ان يكون قد مضى على حصوله على رخصة السوق من الفئة الرابعة وعمله في سوق سيارة مرمية بموجبها مدسنة على الاقل .

ويشترط في هذه الحالة ان يكون التصريح صالحاً للعمل لدى المؤسسات الرسمية العامة التي لديها مركز تدريب للسائقين وقيادة السيارات التابعة لها دون غيرها وتحدد شروط واجراءات منح التصريح بموجب تعليمات تصدرها سلطة الترخيص لهذه الغاية .

ج - سلطة الترخيص ان تصدر لغير الاردنيين رخص سوق مؤقتة لاختلاف الفئات وتحدد شروط منح هذه الرخص وكيفية منحها بموجب نظام يصدر لهذه الغاية .

د - تعتبر رخص السوق من الفئتين الرابعة والخامسة الصادرة بموجب قانون النقل على الطرق رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨ وتعديلاته على انها رخص سوق من الفئتين الخامسة والسادسة على التوالي وفق احكام هذه المادتين فيما يتعلق باستعمالها على ذلك الاساس وكانها صادرة بموجب هذا القانون .

المادة ٢٨ - ١ - مع مراعاة احكام الفقرتين «ب و ج» من هذه المادتين والاستثناءات الاخرى المنصوص عليها في هذا القانون لا يجوز لأي شخص ان يقود مركبة في المملكة دون ان يكون حائزاً على رخصة سوق سارية المفعول لفئة المركبة التي يقودها صادرة عن ادارة الترخيص وعلى قائد المركبة ان يحملها أثناء قيادتها .

ب - باستثناء رخص السوق من الفئتين الاولى والثانية والسابعة المنصوص عليها في الفقرة «أ» من المادة (٣٧) من هذا القانون ، يجوز لمن يحمل رخصة سوق من أي فئة أخرى ان يقود مركبة يجوز قيادتها برخصة سوق من فئة دون فئة الرخصة التي يحملها .

ج - يقوم سائقو المركبات التابعة للقوات المسلحة الاردنية والمخابرات العامة وقوى الامن العام والدفاع المدني بقيادة تلك المركبات بموجب تصاريح سوق صادرة عن سلطاتهم المختصة ما قاموا في الخدمة لديها .

المادة ٣٩ - يشترط في طالب رخصة السوق ما يلي :

- ١ - ان يكون قد اتم ثمانين مائة سنين شمسية على الاقل من العمر لطالبي الحصول على رخصة سوق من الفئة الاولى او الثانية او الثالثة او السابعة المنصوص عليها في المادة ٣٧ من هذا القانون ، وان يكون قد اتم احدى وعشرين سنة على الاقل من العمر لطالبي الحصول على رخصة سوق من الفئة الرابعة .

- ب - ان يكون مسجولاً بالاعتماد في المملكة اذا لم يكن اردنياً .
- ج - ان يكون لاثماً صحياً وفقاً للتعليمات التي يصدرها الوزير بعد الاستئناس برأي وزير الصحة .
- د - ان يجتاز الفحص الفني المقرر .

المادة ٤٠ - يحدد الوزير بتعليمات يصدرها :

- ١ - الوثائق والاوراق الواجب تقديمها للحصول على رخصة سوق او لتجديدها .
- ب - الامور والاجراءات المتعلقة بالفحص الفني لطالبي رخص السوق بما في ذلك المواد المقررة في الفحص والشروط الخاصة بالسيارات او المركبات التي يتم اجراء الفحص عليها وفقاً لفئة الرخصة المطلوبة والرسوم التي يترتب دفعها للفحص .
- ج - نماذج رخص السوق ومواصفاتها والمعلومات والبيانات التي يجب ان تتضمنها الرخصة .

المادة ٤١ - للوزير ان يستثني من الفحص الفني المقرر لطالبي رخص السوق :

- ١ - الاردني الذي يحمل رخصة سوق عربية او اجنبية سارية المفعول .
- ب - غير الاردني الذي يحمل رخصة سوق عربية او اجنبية سارية المفعول شريطة المعاملة بالمثل .

المادة ٤٢ - ١ - تسحب رخصة السوق بقرار من سلطة الترخيص اذا ثبت ان حائزها قد فقد أهلية الحصول عليها وفقاً لاحكام هذا القانون .

ب - على المحكمة ان تقرر سحب رخصة السوق او وقف العمل بها مدة لا تزيد على سنتين اذا تبين ان صاحبها قد ادين بالسبب وهو يقود مركبته في وفاة انسان او اياها وتعطيله مدة تزيد على شهر واحد .

ج - تضاعف مدة وقف العمل بالرخصة اذا ارتكبت تلك الجرائم المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة وكان السبب تحت تأثير المشروبات الروحية او المخدرات او المواد النفسية عند وقوع الحادث او لاذ بالفرار بعد ارتكابه الجرم .

د - سلطة الترخيص حجز رخصة السوق بصورة ادارية مدة اقصاها اسبوع واحد اذا ارتكب حائزها احدى الاعمال المنصوص عليها في هذه المادة ، وللحكمة المختصة من تلقاء نفسها او بتسبب من سلطة الترخيص ايقاف رخصة السوق المشار اليها حتى صدور القرار القطعي او للبدلة التي تراها مناسبة .

المادة ٤٣ - لا تعطى رخصة سوق سيارة مرمية الا لمن يحمل الجنسية الاردنية ويكون حسن السيرة والسلوك على انه يجوز منحها لغير الاردنيين بموافقة الوزير اذا توافرت في طالب الرخصة الشروط التالية :

- ١ - ان يكون من دولة تسمح للاردنيين بحمل رخصة سوق مرمية .
- ب - ان تتوافر فيه شروط الحصول على الرخصة بمقتضى احكام هذا القانون .
- ج - ان يكون حاضراً على اذن بالاقامة في المملكة .
- د - ان يكون حسن السيرة والسلوك .

المادة ٤٤ - ١ - اذا فقدت رخصة السوق او تلفت او شوهت فيجوز لصاحبها ان يحصل على رخصة أخرى بدلاً منها مقابل الرسم المقرر بعد ان تتحقق ادارة الترخيص بالطريقة التي تراها مناسبة من مقدار الرخصة او تلفها وتسليمها الرخصة الثالفة .

ب - تمنح ادارة الترخيص لفائدة الرخصة تصريحاً مؤقتاً يسمح له بموجبها بالسوق لحين انتهاء التحقيق .

المادة ٤٥ - ١ - لا تجدد رخصة سوق السيارات العمومية الا اذا ابرز طالبها ما يثبت انصافه لتغليب السواقين .

هكذا في الأصل

ب - يستثنى من أحكام الفقرة (١) من هذه المادة السائقون العاملون في الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة والبلديات والمجالس القروية ومجالس الخدمات المشتركة والهيئات الدولية المعتمدة في المملكة .

المادة ٤٦-١ - تصدر رخصة السوق من الفئات الأولى والثانية والثالثة لمدة عشر سنوات تجدد لمدة مماثلة عند انتهائها ، يستثنى من ذلك الأشخاص الذين نقل أعمالهم عن عشرين سنة لتصدر رخصهم سنوياً «لحين تجاوزهم هذا السن» .

ب - تصدر رخص السوق من الفئات الرابعة والخامسة والسادسة لمدة خمس سنوات وتجدد بعد انتهائها لمدة مماثلة .

ج - تصدر رخص الفئة السابعة لمدة سنتين تجدد لمدة مماثلة بعد انتهائها .

د - تصدر الرخص المؤقتة وتجدد مبدئياً وفقاً للأنظمة والتعليمات المتعلقة بها .

هـ - تحدد رسوم اصدار رخصة السوق وتجديدها وتبديلها أو مقابل أي إجراء يتعلق بها أو يتخذ بشأنها وفقاً للأنظمة التي تصدر بمقتضى هذا القانون .

المادة ٤٧-١ - تمنح رخصة السوق الدولية من نسابي السيارات الملكي في المملكة ويشترط في طالب الحصول عليها أن يكون حائزاً على رخصة سوق رسمية سارية المفعول سواء كانت صادرة في المملكة أو في خارجها ولا تعتبر رخصة السوق الدولية الأردنية صالحة للسوق داخل المملكة .

المادة ٤٨-١ - يسمح للفئات التالية بقيادة المركبات في المملكة برخص سوق غير أردنية ضمن الشروط المحددة لكل منها :-

١ - الشخص الذي يحمل رخصة سوق دولية صادرة خارج المملكة من أحد الاندية المنتسبة للاتحاد الدولي لاتحاد السيارات .

ب - الشخص الذي يحمل رخصة سوق دولية لفئة سيارته المسجلة باسمه خارج المملكة والتي قدم بها إليها بقصد السياحة ويرتبط عليه مراجعة دائرة السير خلال ثلاثة أسابيع من تاريخ دخوله المملكة للحصول منها على تصريح اقامة لسيارته لمدة ثلاثة اشهر بدون رسوم اذا رغب في تلك الاقامة . واذا زادت اقلته من ثلاثة اشهر فيستوفى عن سيارته الرسم المنصوص عليه في الفقرة (ج) من المادة ٧٦ من هذا القانون .

ج - الشخص الذي يحمل رخصة سوق سارية المفعول تسمح له بقيادة المركبات في المملكة بموجب الاتفاقيات الدولية التي يبرتها .

د - الشخص الذي يسمح له بقيادة المركبات في المملكة بموجب الاتفاقيات الخاصة المعتادة بين المملكة والدول الأخرى المسجلة فيها تلك المركبات وصدرت فيها رخص سوقها .

هـ - الإردني المقيم خارج المملكة شريطة أن يحصل على تصريح مجاني من ادارة السير يسمح له بوجبه بقيادة سيارة في المملكة لمدة ثلاثة اشهر قابلة للتجديد .

و - أي شخص من رعايا الدول العربية بقيادة سيارته في المملكة على أن تكون مسجلة في الدولة التي يحمل جنسيتها وأن تكون رخصة السوق التي يحملها صادرة فيها وفي فئة صالحة لقيادتها وفقاً لأحكام هذا القانون .

المادة ٤٩-١ - للوزير ترخيص مراكز تدريب رسمية أو خاصة لتعليم قيادة المركبات وتأهيل الراغبين في الحصول على رخص سوق لها من الناحيتين النظرية والعملية . وتنظم جميع الامور المتعلقة بشروط تأسيس هذه المراكز وكيفية قيادتها بأعمالها وتحديد الاجور ووسائل المبالغ التي يحق لها تقاضيها بموجب تعليمات يصدرها الوزير .

ب - تعتبر مراكز التدريب على قيادة المركبات وتأهيل السائقين المرخصة والمعتمدة بموجب صدور هذا القانون قائمة وتعتبر في العمل وكأنها مرخصة بوجبه ، وتسري عليها التعليمات والقرارات المعمول بها التي أن تعدل أو تستبدل بمقتضى أحكام هذا القانون .

ج - يجوز تعليم قيادة السيارات في غير المراكز المرخصة وذلك بموجب تصريح تصدره ادارة الترخيص وفق الشروط التي تحددها على أن يقتصر تعليم قيادة السيارات في هذه الحالة بين الاصول والفروع والزوج والزوجات والاخوة والاخوات .

الباب الخامس

لجان السير واختصاصاتها

المادة ٥٠-١ - تشكل لجنة مركزية للسير برئاسة الوزير وعضوية كل من :

- ١ - وكيل وزارة الداخلية
- ٢ - مدير ادارة الترخيص
- ٣ - مدير ادارة السير
- ٤ - مندوب من وزارة النقل
- ٥ - مندوب عن وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئة
- ٦ - مندوب من وزارة الاشغال العامة
- ٧ - مندوب من وزارة الصناعة والتجارة
- ٨ - مندوبين اثنين من القطاع الخاص يعينهما الوزير لمدة سنة واحدة

ب - يعين كل من الاعضاء المنصوص عليهم في البنود « ٧٦، ٥٠، ٤ » في الفقرة (١) من هذه المادة بقرار من الوزير المختص وللمستبداله في أي وقت .

المادة ٥١-١ - يكون اجتماع لجنة السير المركزية قانونياً اذا حضره ستة من اعضائها على الأقل على أن يكون الرئيس أو نائبه في حالة غيابه احدهم ، وتصدر قراراتها بأجماع او بأكثرية اصوات الحاضرين ، واذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي ايدته رئيس الجلسة .

ب - ترفع قرارات لجنة السير المركزية الى الوزير خلال مدة لا تزيد على خمسة عشر يوماً من تاريخ اصدارها للتصديق عليها وتشر بعد ذلك في الجريدة الرسمية .

ج - يعين الوزير من بين موظفي وزارته اامين سر للجنة السير المركزية يتولى اعداد جدول أعمال اللجنة وتدوين محاضر عملها على نشر قراراتها وحفظها .

المادة ٥٢-١ - تمارس لجنة السير المركزية الاختصاصات التالية :

- ١ - وضع السياسة العامة لتنظيم السير والنقل في المملكة .
- ب - اقتراح سبيلية اقتناء المركبات في المملكة .
- ج - البت في امور السير في المحافظات متعلقة بالموضوع بأكثر من محافظة واحدة .
- د - النظر في الاعتراضات على قرارات لجان السير الفرعية والفصل فيها .
- هـ - تحديد شروط تسيير المركبات على الطريق .
- و - أي أمور أخرى يعرضها الوزير عليها .

المادة ٥٣-١ - تشكل في كل محافظة لجنة تسمى (لجنة السير الفرعية) برئاسة المحافظ وعضوية كل من :

- ١ - مدير شرطة المحافظة (وفي العاصمة مدير شرطة الضواحي ونائب مدير ادارة السير) .

ب - مدير اشغال المحافظة .

ج - مندوب عن وزارة النقل يعينه وزير النقل .

د - مدير هندسة البلديات في المحافظة (وفي العاصمة يضاف الى اللجنة مندوب عن امانة العاصمة يعينه أمين العاصمة) .

هـ - رئيس بلدية مركز المحافظة .

و - مندوب عن القطاع الخاص يعينه الوزير لمدة سنة .

المادة ٥٤ - ١ - يكون اجتماع لجنة السير الفرعية قانونيا اذا حضره اربعة اعضاء على الاقل على ان يكون الرئيس واحدا منهم وتصدر قراراتها بالاجماع او بأكثريه اصوات الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي ايدته الرئيس .

ب - يعين المحافظ من بين موظفي دائرته اربعين سر للجنة السير الفرعية يتولى اعداد جدول اعمال اجتماعات اللجنة وتدوين محاضرها والعمل على نشر قراراتها في الصحف المحلية وتبليغها وحفظها .

المادة ٥٥ - ١ - تمارس لجنة السير الفرعية في المحافظة الاختصاصات التالية :

١ - تنظيم حركة السير والنقل في المحافظة بما في ذلك تحديد وتنظيم مواقف المركبات فيها وفقا للسياسة العامة التي تقرها لجنة السير المركزية .

٢ - منح التصاريح للحافلات وسيارات الركوب المتوسطة والعمومية للعمل على خطوط ضمن المحافظة .

٣ - منح التصاريح لمكاتب سيارات الركوب الصغيرة العمومية للعمل في نقل الركاب ضمن المحافظة .

٤ - وضع الشروط الواجب توافرها للتصريح لمحات تاجير الدراجات العادية والمرائب (الكراجات) ومحلات تصليح اجسام السيارات واطاراتها وتشحيمها وغسلها ومحلات بيع السيارات المستعمله بالازاد او بأي طريقة اخرى ، ولا يجوز ترخيص أي من تلك المحلات من قبل الجهات المختصة الاخرى بما في ذلك البلديات الا بعد احالة طلب الترخيص الى اللجنة للتأكد من توفر الشروط المقررة في المحل وموافقتها على ترخيصه من قبل تلك الجهات .

٥ - تحديد مراكز انطلاق وتوقف المركبات والاشراف عليها وتنظيم الحركة فيها .

٦ - متابعة وتنفيذ قرارات لجنة السير المركزية .

ب - ترفع قرارات لجان السير الفرعية الى وزير الداخلية بعد نشرها في احدى الصحف المحلية خلال مدة لا تزيد على خمسة عشر يوما من تاريخ اصدارها وذلك لتصديقها من سلطة الترخيص بعد مرور ثلاثين يوما من تاريخ نشرها . باستثناء القرارات المعترض عليها من ذوي المصلحة خلال هذه المدة فتحال الى لجنة السير المركزية لدراستها والفصل بها .

المادة ٥٦ - ١ - للجنة السير المركزية وللجان السير الفرعية بالاستعانة بأراء اصحاب الخبرة والاختصاص في الامور المعروضة عليها دون ان يكون لهم حق التصويت على قراراتها .

الباب السادس

احكام خاصة بالمحافظات وسيارات الركوب المتوسطة والصغيرة العمومية

المادة ٥٧ - ١ - لا يجوز للمحافظات وسيارات الركوب المتوسطة العمومية بالعمل على أي خط من خطوط الطرق في المملكة او خارجها الا بموجب تصريح يصدر بمقتضى هذا القانون . ولا يجوز لمكاتب سيارات الركوب الصغيرة العمومية العمل في المملكة قبل الحصول على مثل ذلك التصريح .

ب - يقدم طلب الحصول على التصريح المنصوص عليه في الفقرة (١) من هذه المادة الى لجنة السير الفرعية في المحافظة التي ستعمل ضمن حدودها الحالية او سيارة الركوب المتوسطة العمومية او مكتب سيارات الركوب الصغيرة العمومية واذا كانت هذه الخطوط تمر في اكثر من محافظة فيقدم طلب الحصول على التصريح اما الى لجنة السير المركزية او الى لجنة السير الفرعية في احدى تلك المحافظات ويتربط على لجنة السير المركزية اخذ اراء لجان السير الفرعية في طلب التصريح قبل اصدار قرارها بشأنه .

المادة ٥٨ - ١ - تكون التصاريح والرخص التي تصدر بمقتضى المادة ٥٥ من هذا القانون سنوية ويجب تجديدها عند انتهاء مدتها وتعتبر شخصية ولا يجوز تحويلها الى أي شخص آخر الا بموافقة الجهة التي اصدرتها .

ب - للجنة السير التي منحت التصريح المنصوص عليه في المادة ٥٥ من هذا القانون الشاؤه او عدم الموافقة على تجديده اذا خالف المصريح له او أي من المستخدمين لديه شروط التصريح او التعليمات الخاصة بالتصاريح ولم يقيم ازالة المخالفة خلال المدة التي حددتها له اللجنة .

ج - على اصحاب المكاتب والمحلات المنصوص عليها في المادة ٥٥ من هذا القانون والرخصة والمصرح لها بالعمل قبل نفاذ احكامه توفيق اوضاع مكاتبهم ومحلاتهم مع تلك الاحكام بعد ان تتولى امانة العاصمة او البلدية المختصة تأمين مواقف لمحلات سيارات الركوب الصغيرة العاملة في المكتب وتأمين مجسمات لسيارات الركوب الصغيرة العاملة في السفريات والمكن لكراجات تصليح السيارات ولائحة العاصمة والبلديات فرض بدل استعمال المواقف والمجمعات والكراجات بما يتناسب وهذه الخدمة على ان لا يسمح بترخيص محلات لتاجير الدراجات الاالية والعادية بعد نفاذ احكام هذا القانون .

المادة ٥٩ - ١ - للجنة السير المركزية بناء على اسباب مبررة تقتضيها المصلحة العامة ان تطلب من اصحاب المحلات او سيارات الركوب المتوسطة العمومية التي تعمل على خط واحد الاندماج في شركة واحدة اذا كانت تلك المحلات او السيارات مملوكة لاكثر من شركة او شخص على وجه الانفراد . وللوزير بناء على تنسيب لجنة السير المركزية الغاء التصاريح الممنوحة لتلك الشركات او الامراد اذا لم يتم الاندماج خلال المدة التي حددتها اللجنة على ان لا تقل عن ثلاثة اشهر .

الباب السابع

الرسوم

المادة ٦٠ - ١ - تحدد الرسوم الواجب استيفاؤها بموجب هذا القانون بمقتضى انظمة تصدر لهذه الغاية .

المادة ٦١ - ١ - يخصص عشرة بالمائة من رسوم معاينة ومخصص المركبات للموظفين الذين يقومون باعمال المعاينة والفحص التي تجري تنفيذا لاحكام هذا القانون او الانظمة او التعليمات الصادرة بمقتضاه ويتم توزيع حصيلة تلك النسبة على اولئك الموظفين بقرار من مدير ادارة الترخيص .

المادة ٦٢ - ١ - يخصص اربعون بالمائة من رسوم الترخيص المستوفاة بموجب هذا القانون للمجالس البلدية والقروية في المملكة ويتم توزيعها عليها بقرار من مجلس الوزراء .

المادة ٦٣ - ١ - يعفى من رسوم رخصة السوق من يسوق أي مركبة تملكها هيئة سياسية او تنصلية في المملكة او يملكها أي موظف غير اردني في تلك الهيئة شرط المعاملة بالمثل .

المادة ٦٤ - ١ - اذا انتقلت ملكية المركبة من شخص مستثنى من التسجيل او الرسوم او يعفى منها الى شخص آخر فعليه تسجيل المركبة ودفع جميع الرسوم المقررة عليها وفقا لاحكام هذا القانون من تاريخ انتقال ملكيتها اليه .

مكتبة العمل

المادة ٦٥- لا تستوفي رسوم التسجيل والترخيص عن المركبات التالية :

- ١- المركبات المملوكة للحكومة أو المؤسسات الرسمية العامة أو الإدارات أو المجالس القروية أو مجالس الخدمات المشتركة .
- ب - سيارات موظفي السلك السياسي والقنصلي في المدينة ، باستثناء سيارات القناصل اللخريين (شريطة المغالبة بالمثل .
- ج - سيارات إطفاء الحريق أو الإنقاذ منه .
- د - المركبات الزراعية التي لا تستعمل واسطة للنقل .
- هـ - السيارات المعدة لنقل المرضى أو الموتى .
- و - المركبات الخاصة بالعائدين والمصيبة لهذه الغاية وفقاً لحالة الإعانة .
- ز - المركبات المعفاة من الرسوم بموجب اتفاقيات بين المملكة وبين أي حكومة أو جهة أخرى .

الباب الثامن

المخالفات والعقوبات

المادة ٦٦ - ١- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سبعة أيام ولا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن (٥٠) دينار ولا تزيد على مائتي دينار أو بكليهما العقوبتين كل من ارتكب أيًا من المخالفات التالية ، على أنه إذا أصدرت المحكمة قراراً بعقوبة الحبس في أي من هذه المخالفات فلا يجوز تحويلها إلى الغرامة إلا في الحالات التي تراها المحكمة ويشترط في هذه الحالة أن لا تقل الغرامة عن الحد الأدنى في هذه المادة .

١- سوق مركبة دون الحصول على رخصة سوق قانونية أو أثناء مدة حجزها أو وقف العمل بها وفقاً لأحكام هذا القانون .

٢- سوق مركبة تحت تأثير المشروبات الروحية أو المخدرات أو المواد النفسية المحددة من وزارة الصحة .

٣- عدم اعلام أول مخفر للامن العام أو الشرطة بحادث سير ارتكبه أثناء سوقة مركبة وادى إلى إصابة شخص وكان من المتعذر عليه الوقوف لاسعافه لاسباب تتعلق بسلامته .

٤- استعمال لوحة ارقام مزورة على المركبة .

٥- سوق مركبة تحمل مواداً سامة أو مواداً قابلة للانفجار داخل الأماكن المأهولة خلافاً للتعليمات التي يصدرها الوزير .

٦- سوق مركبة بعكس الاتجاه المقرر للسير على الطرق الرئيسية بمفصلة الاتجاهات .

٧- عدم التقيد بأشارات المرور الضوئية أثناء سوقة المركبة .

٨- سوق المركبة ليلاً دون توافر أو استخدام الأنوار الأساسية الإلزامية أو الخلفية المقررة وفقاً للتعليمات التي يصدرها الوزير إلا إذا كانت الشوارع أو الطرق مضاءة .

٩- إجراء سباق على الطرق والشوارع العامة دون ترخيص مسبق من الجهات المختصة .

١٠- بروز الحمولة في المركبة بصورة خطيرة تخالف الإبعاد المقررة بموجب التعليمات الخاصة بذلك ، أو مخالفة تصريح نقل الحمولات ذات الأبعاد الكبيرة .

١١- استعمال مركبة التنفخ لنقل المياه .

١٢- استعمال السيارة الشخصية أو استغلالها بغلبل العوض أو الإجرة بها كأن نومهها أو وصلها .

ب- تضييق رخصتنا السير والسوق من دون وقوع أي من المخالفات المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة وتخال الرخصتان للمركبة مع المخالفات .

المادة ٦٧ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر واحد أو بغرامة لا تقل عن عشرة دنانير ولا تزيد على مئة دينار، كل من ارتكب أيًا من المخالفات التالية :

١- عدم التقيد بأشارات الطرق أو إشارات إرشادية السير وتضاعف العقوبة في حالة سوق المركبة عكس الاتجاه المقرر .

ب - الوقوف في الأماكن « الممنوع الوقوف والتوقف » فيها والمحددة بوجود شواخص .

ج - الوقوف المزدوج بالمركبة في الشوارع الرئيسية داخل المدن أو خارجها .

د - تغيير اتجاه السير أو المسير في الطريق عند قيادة المركبة أو التجاوز بها في الحالات التي لا يسمح فيها بذلك التغيير أو التجاوز بموجب إشارات أو شواخص طرق .

هـ - قيادة المركبة بسرعة تزيد على الحد المقرر بأكثر من (٢٠) كم بالساعة وتضاعف غرامة الحد الأدنى عند تجاوز الحد الأدنى المقرر للسرعة بأكثر من (٣٠) كم بالساعة وإذا تجاوزت السرعة « ٤٠ » كم بالساعة فيعاقب سائقها بأحدى العقوبات المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة (٦٦) من هذا القانون .

و- سماح مالك المركبة أو حائزها لحدث بقيادةها ، أو أي شخص آخر غير حائز على رخصة سوق قانونية .

ز - قيادة مركبة برخصة سوق لا تخولها حق قيادتها .

ح - قيادة مركبة دون وجود ضوابط أو كوابح ، أو دون وفيات للأطارات الخلفية في السيارات الشاحنة .

ط - مخالفة شروط التصاريح المعطاة لسيارات الركوب الصغيرة والمتوسطة العمومية والحافلات .

ي - مخالفة قواعد اجتياز التقاطع في الطرق وعدم مراعاة افضلية المرور عند قيادة المركبة .

ك - نقل حمولة في المركبة تزيد على الحد القانوني المسموح به أو عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتثبيت الحمولة ، أو احكام تنظيفها أو عدم وضع إشارات مميزة لبروز حمولتها ، وفقاً للتعليمات التي يصدرها الوزير .

المادة ٦٨ - ١ - يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة دنانير ولا تزيد على خمسين ديناراً كل من ارتكب أيًا من المخالفات التالية :

١- عدم التزام الجانب الأيمن من الطريق بالمركبة عند قيادتها بسرعة تقل عن الحد الأقصى للسرعة المسموح بها على الطريق .

٢- وضع أو إلقاء أي مواد كالأحجار والزيت والنفائيات على الطريق سواء أثناء قيادة المركبة أو وقوفها أو عدم إزالة المواد من الطريق .

٣- سوق مركبة دون أن تكون مؤهلة لتنظيفية أضرار الغير .

٤- مخالفة قواعد استعمال أنوار المصابيح عند التلاقي مع المركبات .

هـ - سوق مركبة بشكل يؤدي لأحداث الفوضى أو نث أو إخراج الدخان أو أي مواد ملوثة منها .

ب- يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين ديناراً ولا تزيد على عشرين ديناراً كل من ارتكب أيًا من المخالفات التالية :

١- الوقوف في الأماكن الممنوع الوقوف بها أو لمدة أطول مما هو مسموح به أو خلافاً للغاية المسموح بالوقوف من أجلها .

٢- سوق مركبة بسرعة تزيد على الحد المقرر للطرق .

هكذا من العمل

٣- سوق مركبة دون توافر الشروط والتجهيزات والمواصفات الميكانيكية والكهربائية وغيرها المقررة بموجب الأنظمة والتعليمات المعمول بها .

٤- مخالفة تواعد استعمال انوار المصابيح أو سوق المركبة دون اضاءة الانوار عند وجود الضباب .

٥- استعمال الزامور العالي أو المتعدد الاصوات ، وكذلك استعمال زامور الاسعاف أو الطوارئ في غير الحالات المسموح بها ، وكذلك استعمال الزامور المعادي دون دافع أو للمناداة .

٦- عدم تشغيل العداد في سيارات الركوب الصغيرة العمومية .

٧- مخالفة تعريف اجور النقل المحددة للمركبة أو امتناع سائق السيارة العمومية عن نقل الركاب دون سبب مشروع .

٨- مخالفة التعليمات المتعلقة بالسيارات الاجنبية التي تدخل المملكة .

٩- سوق مركبة برخصة سوق أو سير منتهية .

١٠- سوق مركبة برخصة سوق أو سير قانونية دون الالتزام بالشروط الواردة في اي منها .

١١- عدم حيازة اي من رخصتي السوق أو السير عند سوق المركبة ، أو الامتناع عن ابراز اي منهما عند طلب ذلك من رجال السير .

المادة ٦٩- يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تزيد على خمسة عشر ديناراً كل من ارتكب اي مخالفة أخرى لهذا القانون أو الأنظمة أو التعليمات الصادرة بمقتضاه ولم ينص على عقوبة محددة لها فيه .

المادة ٧٠- لا يجوز للمحكمة استعمال الاسباب المخففة التقديرية لتزويل العقوبة عن الحد الأدنى للعقوبة المقررة لأي مخالفة من المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون ، كما لا يجوز لها دمج العقوبات إذا تعددت المخالفات التي ادين بها أي شخص بمقتضاه .

المادة ٧١- ١- لارتكب أي من المخالفات المنصوص عليها في المواد (٦٧ و ٦٨ و ٦٩) من هذا القانون انتهاء قضيته بدفع الحد الأدنى للغرامة المقررة للمخالفة التي ارتكبها وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه ضبط المخالفين قبل منظرها ، ولا يحق له في هذه الحالة الطعن في ذلك الاجراء امام أي مرجع قضائي أو اداري .

ب- إذا لم يتم المخالف بدفع الحد الأدنى للغرامة المقررة لمخالفته على الوجه المبين في الفقرة (أ) من هذه المادة فيحال إلى المحكمة المختصة لمحاكمته من تلك المخالفة والحكم عليه بعد ادانته بالعقوبة المناسبة على أن لا تقل عقوبة الغرامة التي تفرض عليه في هذه الحالة عن مئتي الحد الأدنى المقرر للمخالفة إذا ارتأت المحكمة الحكم عليه بعقوبة الغرامة .

ج- يحق لمن أحيل إلى المحكمة المختصة لمحاكمته عن أي من المخالفات المنصوص عليها في المادتين (٦٨ و ٦٩) من هذا القانون أن ينيب عنه أي شخص آخر لعضور المحاكمة بموجب انابة خطية ممفأة من الرسوم .

المادة ٧٢- تحدد بنظام كيفية واجراءات تنظيم ضبط المخالفات لهذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجب تعيين الأشخاص الذين يتولسون الاستيفاء الفوري للحد الأدنى للغرامات التي يجوز دفعها وطريقة تخصيصها وتقرير التسايج التي تستعمل لافراض تنفيذ هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبها بشكل تسهيل إبر الدفع على المخالفين .

المادة ٧٣- ١- تحدد تعليمات تصدر من الوزير تواعد مرور وسير المشاة على الطرق وكذلك تواعد سوق المركبات التي يجرى بالحيوانات أو تجر أو تدفع باليد .

ب- يعاقب بغرامة لا تقل عن مائتي فلس ولا تزيد على دينار كل من ارتكب مخالفة للتعليمات الواردة في الفقرة السابقة .

ج- يعين الوزير وسائل ضبط هذه المخالفات وكيفية تحصيلها ، على أنه يجوز للمخالف دفع الحد الأدنى على النحو الوارد في المادة (٧١) .

المادة ٧٤- ١- مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من هذه المادة على المحكمة ان توقف العمل برخصة السوق التي يحملها أي شخص تدنيه بارتكب احدى المخالفات المنصوص عليها في المادة (٦٦) من هذا القانون للحد الذي تراها مناسبة أو تقرر حرمانه من حق الحصول على رخصة سوق جديدة مدة لا تقل عن سنة واحدة من تاريخ الادانة وعليها ان تقرر سحب رخصة كل من ارتكب ثلاثاً من تلك المخالفات خلال سنة واحدة مدة لا تقل عن ثلاث سنوات

ب- إذا ادين أي شخص بقيادة مركبة دون الحصول على رخصة سوق فعلى المحكمة ان تقرر حرمانه من حق الحصول على مثل تلك الرخصة للمدة التي تحددها .

ج- على النيابة العامة تزويد ادارة الترخيص بنسخ من الاحكام التي تصدرها المحاكم وتضمن حجز الرخص أو توقيف العمل بها أو الحرمان من الحصول عليها وتحدد كيفية تسجيل وتنظيم الاسبقيات للمخالفين وتقدمها للمحاكم والجهات الاخرى المختصة بموجب تعليمات يصدرها الوزير .

المادة ٧٥- ١- يجوز لأي مأمور شرطة ان يقبض بدون مذكرة على قائد مركبة ارتكب اياً من المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون إذا امتنع عن تقديم رخصة السوق الخاصة به أو رخصة سير المركبة أو أي وثيقة أو بيانات أخرى تدل على هويته لغايات تحرير الضبط بالمخالفة التي ارتكبها على أن يدرج منعحال اثبات هويته بما لم تكن المخالفة المرتكبة توجب توقيفه .

ب- تجوز المركبة في أي من الحالات التالية:

١- إذا كانت تعمل دون ان تتوفر فيها الوسائل الفنية والميكانيكية الاساسية الواجب توافرها فيها بمقتضى التعليمات المعمول بها .

٢- إذا كانت المركبة دون رخصة سير أو كان سائقها غير حاصل على رخصة سوق .

٣- إذا اجري على المركبة تعديل أو تبديل جوهري بصورة تخالف احكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبيه ، أو تخالف شروط التصاريح المعطاة لاجراء ذلك التعديل أو التبديل .

٤- إذا ارتكب سائقها المخالفة المنصوص عليها في البند (١٠) من الفقرة (أ) من المادة «٦٦» أو الفقرة «ك» من المادة (٦٧) من هذا القانون .

ج- تبقى المركبة المحجوزة بتهتضي هذه المادة موقوفة عن العمل حتى يتم توفيق اوضاعها مع احكام هذا القانون والأنظمة والتعليمات الصادرة بموجبيه بما في ذلك تصليحها والحصول على الرخص والتصاريح اللازمة لها أو تطبيق الشروط الواردة فيها .

الباب التاسع

احكام عامة

المادة ٧٦- ١- لمجلس الوزراء ان يعدد الاتفاقيات مع أي حكومة أخرى بشأن سيارات الركوب والسيارات الشبائنة الخصوصية والعمومية المسجلة في تلك البلاد لتنظيم دخولها إلى المملكة والرسوم الواجب فرضها عليها وحالات اغنائها منها والمدة التي يسمح لها بالبقاء خلالها في المملكة .

هذا القانون

ب- مجلس الوزراء بناء على تشييع كسل من الوزير ووزير النقل السماح للسيارات الشعة الاجنبية بنقل البضائع من المملكة الى خارجها اذا كانت مسنودة لحساب او باسم شخص لا يقيم فيها او كان مسموحا بنقلها الى خارج المملكة لاي سبب اخر ونحدد الرسوم الواجب فرضها على تلك السيارات وكيفية تحميلها وحالات وشروط الاعفاء منها بموجب نظم يصدر لهذه الغاية .

ج- ينظم دخول السيارات الاجنبية الى المملكة والشروط المتعلقة بذلك في الحالات التي لا تنطبق عليها احكام الفترتين (ا و ب) من هذه المادة بموجب تعليمات يصدرها الوزير وتنفذ السيارة الاجنبية في هذه الحالة من اي رسوم خلال الاشهر الثلاثة الاولى من دخولها الى المملكة واذا تجاوزت اقلتها هذه المدة فيستوفى عنها رسم يعادل ربع رسم السير المقرر لمثلها في المملكة عن كل ثلاثة اشهر او اي جزء منها تقيم فيها بعد الاشهر الثلاثة الاولى المعفاة من الرسوم .

المادة ٧٧- تحدد قواعد السير والمرور على الطرق بنظم تصدر لهذا الغرض على ان تتضمن بصورة خاصة الاحكام والقواعد التالية :

١ - القواعد الخاصة بقيادة المركبات ووقوفها بصورة عامة وعند تلاقيها وتجاوزها عن بعضها وكيفية سيرها عند التقاطعات والمنعطفات والمفارق بصورة خاصة .

ب- الواجبات التي يترتب على قائدي المركبات التقيد بها من حيث الالتزام بالسرعة المقررة ومنع احداث الضوضاء وعدم تلويث الطرق او الحاق الضرر بها وغير ذلك من الامور والاداب المنطبعة بالحفاظ على الابن والسلاية والراحة العامة .

ج- قواعد استعمال الاشارات ووسائل التبني الاخرى في المركبة لتوجيهها من قبل قائدها بصورة صحيحة .

د- تنظيم حركة السير والمرور في الشوارع داخل حدود المجالس البلدية والقروية . هـ- الاحكام الخاصة بنقل الركاب والبضائع . و- شروط صنع الحافلات .

المادة ٧٨- تتولى وزارة الاشغال العامة اعداد وتثبيت اشارات الطرق على الطرق في خارج حدود البلدية ومناطق تنظيم المجالس القروية وعلى الطرق الرئيسية التي تخترق حدود البلديات ومناطق المجالس القروية . وتتولى البلديات والمجالس القروية اعداد وتثبيت تلك الاشارات داخل حدود منطقتها ، على ان يراعى في تحديد انواع ومواصفات اشارات الطرق والدلالات التي تتضمنها ما يلي :

١ - يتم تحديد اشارات التحذير والتبني وغيرها من الاشارات الدالة على معالم الطريق كالمنعطفات والتقاطعات واتجاهات الطرق المتفرعة من تيل الجهة التي ثابت بتصميم الطريق .

ب- وبما اشارات التوجيه والارشاد الدالة على اتجاه السير والمعلقة بتنظيم المرور على الطرق ووجه استعمالها بما في ذلك اشارات الاكزام باتجاه معين او بمنعه او تنقيده فيتم تحديدها من قبل الجهة المختصة بتنظيم السير والمرور على الطرق .

المادة ٧٩- ١ - للوزير بالتنسيق مع الجهات المختصة اصدار التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبها وبخاصة في الامور التالية :

١- تحديد السرعة على الطرق في البلديات .

٢- وضع القواعد الخاصة بمرور المشاة والدراجات العادية والمركبات التي تجرها الحيوانات او تجر او ترفع باليدوكيفية استعمالها للطرق .

٣- تحديد انواع ودلالات اشارات الطرق الخاصة بتنظيم السير والمرور على الطرق في المملكة .

٤- حظر استعمال الزامور او اي منبه اخر في المركبات في اي مكان في المملكة او تقيد استعماله في الحالات والشروط التي يراها مناسبة .

٥- تحديد مفهوم التبديل والتعديل الجوهريين في المركبة .

٦- تحديد الالوان ووسائل الاشارات المميزة لسيارات الركوب العمومية على اختلاف انواعها ٧- الاحكام والشروط المتعلقة بمرافق انطلاق ووقوف السيارات التي حددت لجان السير المختصة بموافقتها بما في ذلك تحديد الاجور والعمولات ووسائل المبالغ التي تستوفى في تلك المراكز والاصول الواجب اتباعها في ادارتها وصيانتها والالتحاق عليها واستخدام العاملين فيها .

٨- اجراءات تقديم طلبات تجديد رخص السير ورخص السوق بواسطة البريد .

٩- الامور المتعلقة بسيارات الركوب الخاصة بالمعوقين والدراجات الالية المصممة للغاية ذاتها وكيفية وشروط ترخيصها واستعمالها .

١٠- تحديد اتجاه سير سيارات الركوب العمومية الصغيرة وعددها لكل اتجاه .

ب- تنشر جميع التعليمات التي تصدر بمقتضى هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل بها من تاريخ نشرها الا اذا حدد فيها تاريخ اخر للعمل بها .

المادة ٨٠- للوزير ان يفيض خطيا ايا من صلاحياته المنصوص عليها في هذا القانون (باستثناء اصدار التعليمات) الى اي من موظفي الوزارة او الى احد ضباط الامن العام .

المادة ٨١- لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك الاحكام والشروط الخاصة بترخيص مكاتب السيارات السياحية وشروط تاجر هذه السيارات والرسوم الواجب استيفاؤها في هذه الحالة .

المادة ٨٢- يلغى (قانون النقل على الطرق) رقم ٤٩ لسنة ١٩٥٨ والتعديلات التي ادخلت عليه ، على ان تبقى الانظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه مسارية المفعول وتعتبر وكأنها صادرة بغيره الى ان يتم الغاؤها او تعديلها او استبدالها بقوانين لاحكام هذا القانون .

المادة ٨٣- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

الحسين بن طلال

١٩٨٤/٤/٨

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء نائب رئيس الوزراء رئيس الوزراء ووزير الدفاع
وزير العدل احمد عبد الكريم الطراونة
وزير الداخلية سليمان عسار احمد عبيدات

وزير النقل وزير التربية والتعليم وزير الشؤون الخارجية
وزير الشؤون البلدية طاهر حكمت
وزير الشؤون البلدية طاهر حكمت

وزير الشؤون البلدية والكهرباء والبيئة وزير الاعلام وزير المالية وزير الصناعة والتجارة والسياحة
المهندس حمد الله القابلي ايلس شرف د. حنا عوده د. جواد العناني

وزير شؤون الارض المحتلة وزير العمل وزير الزراعة وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلانية
شوكات محمود د. تيسير عبد الجابر محمد بشير عبد خلف داويينة

وزير التنمية الاجتماعية وزير الثقافة والشباب والآثار وزير الصحة
عبد السلام كنعان د. عبد الله موييدات د. هادي رائف نجم د. كامل العجلوني

نحسب الحسن لله ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٢١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاميان والنواب
تصادق على القانون الاتي وتامر باصداره واضافته
الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (١٥) لسنة ١٩٨٤

قانون تصديق اتفاقية قرض

مشروع المدارس الثانوية المهنية العامة

بين

الصندوق السعودي للتنمية

المملكة الأردنية الهاشمية

- المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تصديق اتفاقية قرض مشروع المدارس الثانوية المهنية العامة بين الصندوق السعودي للتنمية والمملكة الأردنية الهاشمية لسنة ١٩٨٤) ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تعتبر الاتفاقية الملحق بهذا القانون والمعوقين الصندوق السعودي للتنمية والمملكة الأردنية الهاشمية صحيحة ونافذة بالنسبة لجميع الجهات المتوخاة منها .
- المادة ٣ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٨٤/٣/٢٤

الحسين بن طلال

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية
رئيس الوزراء ووزير الدفاع
وزير النقل
وزير التربية والتعليم
وزير التجهيز
وزير المواصلات
وزير الخارجية
طاهر حكمت
جكيت السكاك
ابراهيم ايوب
ده محمد عضوب الزين
طاهر نشأت الحمري
وزير الشؤون البلدية
وزير الاعلام
وزير المالية
وزير الصناعة والتجارة والسياسة
المهندس حمدالله القابلي
فليس شرف
ده ضاهوده
ده جواد العناني
وزير شؤون
الارض المحلية
شموك محمد
وزير العمل
ده تيسر عبد الجابر
ده محمد بشير
وزير الاوقاف والشؤون
والاقتصاد الاسلامي
عبد خالق داودية
وزير
القائمة والصيد والارار
ده عبدالله عوييدات
وزير
السياحة والسفارة
ده كافي المعجولي

اتفاقية قرض

اتفاقية بتاريخ ١٣ ربيع الثاني الموافق ١٦ يناير ١٩٨٤ بين :-

- ١ - الصندوق السعودي للتنمية ، ومقره مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية (ويشار اليه فيما يلي بالصندوق) ، ويظهر في توقيع هذه الاتفاقية معالي الاستاذ محمد عبدالله الصغير نائب الرئيس والعضو المنتدب ، و
- ٢ - المملكة الأردنية الهاشمية ، (ويشار اليها فيما يلي بالمتقترض) ، ويظهر في توقيع هذه الاتفاقية معالي الدكتور / حنا عودة وزير المالية .

تمهيد

- ١ - من حيث ان المتقترض قد طلب من الصندوق ان يمنحه قرضاً للمساهمة في تمويل مشروع المدارس الثانوية المهنية العامة الوارد وصفه بالجدول رقم (٢) بهذه الاتفاقية ، (ويشار اليه فيما يلي بالمشروع) .
- ٢ - ومن حيث انه بمقتضى اتفاقية مؤرخة في ١١/٤/١٩٨٢ م وافق البنك الدولي للانشاء والتعمير على منح المتقترض قرضاً (ويشار اليه فيما يلي بالبنك الدولي) مقداره (١٨٨٠٠٠٠٠٠٠) دولار أمريكي للمساهمة في تمويل جزء من تكلفة المشروع وذلك طبقاً للاحكام والشروط المنصوص عليها في الاتفاقية المذكورة (ويشار اليها فيما يلي باتفاقية البنك الدولي) .
- ٣ - ومن حيث ان المتقترض يعتمد الحصول على قرض مقداره (٢٠٠٠٠٠٠٠) جنيه استرليني من ادارة التنمية با وراء البحار التابعة للحكومة البريطانية (ويشار اليها فيما يلي ادارة التنمية البريطانية) للمساهمة في تمويل المشروع وذلك طبقاً للاحكام والشروط التي يسنص عليها في اتفاقية القرض التي تبرم بين المتقترض وادارة التنمية البريطانية (ويشار اليها فيما يلي باتفاقية ادارة التنمية البريطانية) .
- ٤ - ومن حيث ان هدف الصندوق هو مساعدة الدول النامية في تطوير اقتصادياتها ومدها بالقروض اللازمة لتنفيذ مشروعاتها وبرامجها الانمائية .
- ٥ - ومن حيث انه قد ثبت للصندوق اهمية وفائدة المشروع المذكور في التنمية الاقتصادية لشعب الاردن الشقيق .
- ٦ - ومن حيث ان مجلس ادارة الصندوق ، بالنظر الى ما تقدم ، قد وافق بقراره رقم ٣٢٩/٢٤/٣٠ - ١٤٠٢/٦/٢٦ هـ على منح المتقترض قرضاً للمساهمة في تمويل المشروع وذلك طبقاً للاحكام والشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

فانه بناء على ما تقدم يوافق الطرفان على ما يلي :

(المادة الاولى)

الشروط العامة - تعاريف

- البند ١ - يتبل طرفاً هذه الاتفاقية كافة نصوص الشروط العامة لاتفاقيات قروض الصندوق الصادرة بقرار مجلس ادارة الصندوق رقم ١١ - ١٤ بتاريخ ٢٩ رجب سنة ١٣٩٦ هـ الموافق ٢٦ يولية سنة ١٩٧٦ م ، بنفس القوة والاثراً كما لو كانت قد ادرجت كاملة في هذه الاتفاقية ، (ويشار الى تلك الشروط العامة لاتفاقيات قروض الصندوق فيما يلي بالشروط العامة) .
- البند ٢ - يكون للمصطلحات الواردة تعاريفها في الشروط العامة وفي التمهيد الوارد بصدر الاتفاقية حيثما وردت في هذه الاتفاقية ، وما لم يقف سياق النص بغير ذلك ، المعاني المحددة لكل منها فيها ، ويعتمد بالمصطلح (المتبرية) مجرية المشتري من الناحية التابعة لوزارة التربية والتعليم للمتقترض .

« المادة الثانية » القرض

البند ٢-١: يوافق الصندوق على اقراض المقرض وفقاً للاحكام والشروط المنصوص عليها او المشار اليها في هذه الاتفاقية قرضاً يبلغ ثمانين مليوناً « ٨٠.٠٠٠.٠٠٠ » ريال سعودي .

البند ٢-٢: يحق للمقرض ان يسحب مبلغ القرض من حساب القرض طبقاً لنسوس الجدول رقم « ١ » بهذه الاتفاقية ووفقاً لما يرد على هذا الجدول من وقت لآخر من تعديلات بالاتفاق بين الصندوق والمقرض لتغطية المبالغ التي تم صرفها ، او - اذا وافق الصندوق على ذلك - المبالغ التي سيتم صرفها ، لتحويل التكلفة المعقولة للبضائع والخدمات اللازمة للمشروع والتي تول من حصة القرض .

البند ٢-٣: يتعهد المقرض بان يستخدم حصة القرض لتمويل التكلفة المعقولة للبضائع اللازمة لتنفيذ المشروع بحسب ويتم تحديد البضائع التي تول من حصة القرض بالتفصيل ، والطرق والجراءات التي تتبع للحصول عليها ، باتفاق بين الصندوق والمقرض يجوز تعديله باتفاق لاحق بينهما ، ويتعين على المقرض ان يحصل على موافقة الصندوق قبل توقيع العقود التي تول من حصة القرض او قبل اجراء اي تعديل يدخل على اي منها في المستقبل .

البند ٢-٤: ينتهي حق المقرض في السحب من القرض في ١٩٨٧/٦/٣٠ م او في اي تاريخ لاحق يتفق عليه بين الصندوق والمقرض .

البند ٢-٥: يدفع المقرض تكلفة القرض بسعر ثلاثي المائة « ١٢٠ ٪ » سنوياً عن المبالغ المسحوبة من اصل القرض وغير المسددة .

البند ٢-٦: تدفع تكلفة القرض والتكاليف الاخرى كل ستة اشهر في ٣١ مارس و ٣٠ سبتمبر من كل سنة .

البند ٢-٧: مدة القرض عشرون (٢٠) سنة منها فترة سماح قدرها خمس « ٥ » سنوات ويسدد المقرض اصل القرض طبقاً لجدول السداد الموضح في الجدول رقم « ٣ » بهذه الاتفاقية .

المادة الثالثة

تنفيذ المشروع

البند ٣-١: يلتزم المقرض بان يقوم بتنفيذ المشروع بواسطة المديرية بالمعناية والكفاءة اللزمتين ، وطبقاً للأسس الهندسية والمالية والإدارية السليمة المتبعة كما يلتزم بان يوفر بنفسه او بالواسطة كافة الاموال والتسهيلات والخدمات والمواد الاخرى لتنفيذ المشروع وذلك فور الحاجة اليها .

ب - يتعهد المقرض بان يوفر - بالإضافة الى حصة القرض ، وحصة قرض البنك الدولي وقرض ادارة التنمية البريطانية جميع الاموال الاخرى اللازمة لتنفيذ المشروع وذلك فور الحاجة اليها « وتدخل في ذلك اية اموال تكون لازمة لمواجهة اي ارتفاع في تكلفة المشروع يتجاوز تكلفته التقديرية وقت توقيع هذه الاتفاقية » . ويتعين ان يتم توفير تلك الاموال كافة طبقاً لاحكام وشروط قبلها الصندوق .

البند ٣-٢: يتعهد المقرض بان يقدم الى الصندوق كافة الدراسات والتصميمات والمواصفات ، والتقارير ، والمقود ، والجدول الزمني الخاص بتنفيذ المشروع وتوفير البضائع والخدمات اللازمة ، وذلك بخزء اعدادها كما يلزم بان يوافق المقرض على تعديل يدخل عليها في المستقبل كل ذلك بالتفصيل الذي يطلبه الصندوق .

البند ٣-٣: يتعهد المقرض باستخدام استشاريين يكون مؤهلاتهم وخبراتهم واحكام وشروط استخدامهم مقبولة لدى الصندوق وذلك لمساعدة المقرض في تنفيذ المشروع .

البند ٣-٤: يتعهد المقرض بان يستخدم لتنفيذ المشروع مقاولين مقبولين لدى الصندوق ، بموجب عقود وطبقاً لشروط واحكام يوافق عليها الصندوق .

البند ٣-٥: يتعهد المقرض بان يقوم بالتأمين على البضائع المستوردة التي تول من حصة القرض ضد المخاطر الملازمة لثرائها ونقلها وتسليمها في مكان استعمالها او تركيها ، ويشترط ان يكون التأمين واجب الدفع في حالة وقوع ما يوجب استحقاقه بعملة يمكن للمقرض استخدامها بدون قيود لاستبدال البضائع واصلاحها .

البند ٣-٦: يتعهد المقرض بان تستعمل كافة البضائع والخدمات الممولة من حصة القرض في تنفيذ المشروع بحسب .

البند ٣-٧: يتعهد المقرض :

١ - بان يقوم بامساك سجلات ومستوثائق يمكن بواسطتها متابعة تقدم سير العمل في تنفيذ المشروع « بما في ذلك تكاليفه » والتعرف على البضائع والخدمات الممولة من حصة القرض وبيان استخدامها في تنفيذ المشروع ، وبيان كافة العمليات والموارد والمصاريف المتعلقة بالمشروع .

٢ - بان يهيئ لمندوبي الصندوق المفوضين القرض المعقولة للقيام بالزيارات للاغراض المتعلقة بالقرض ، وللتفتيش على المشروع والبضائع والخدمات الممولة من حصة القرض وللمراجعة كافة السجلات والمستندات المرتبطة بالمشروع .

٣ - بان يتهم للصندوق جميع ما يطلبه من المعلومات المتعلقة بالمشروع وباتفاق حصة القرض وبالبضائع والخدمات الممولة من القرض .

البند ٣-٨: يتعهد المقرض باتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لاستهلاك الاراضي والحقوق العينية المتعلقة بالاراضي اللازمة لتنفيذ المشروع .

(المادة الرابعة)

اتفاقيات خاصة

البند ٤-١: ١ - يؤكد المقرض والصندوق اتفاقهما على الا يتجس اي قرض خارجي اخر باولوية على قرض الصندوق عن طريق انشاء ضمان عيني على الاصول الحكومية . وتحقيقاً لذلك يلتزم المقرض ويتعهد بانته في حالة انشاء ضمان عيني على اي من اصول المقرض لضمان سداد اي قرض خارجي يصبح ذلك الضمان العيني - مالم يوافق الصندوق على غير ذلك - تلقائياً وبنفس المقدار وبذات درجة الاولوية ضماناً لسداد اصل هذا القرض مع تكلفته والتكاليف الاخرى ، وذلك دون ان يتحمل الصندوق اية تكلفة في سبيل ذلك ويقوم المقرض عند انشاء ذلك الضمان العيني بوضع نص صريح بهذا المعنى .

ب - لا يسري التعهد المنصوص عليه في الفقرة (ا) على :

١ - احوال انشاء ضمانات عينية على الاموال وقت شرائها كحالة سداد ثمن شراء تلك الاموال بحسب .

٢ - احوال ترتيب ضمانات عينية على السلع التجارية لضمان سداد ديون لا يزيد اجل استحقاقها عن سنة واحدة من التاريخ الاصلي لعقد القرض سدادها من حصة بيع السلع التجارية .

٣ - احوال انشاء الضمانات العينية في الجرى المعتاد للمعاملات المصرفية لضمان سداد ديون لا يزيد اجل استحقاقها عن سنة واحدة من تاريخ الدين .

مكتبة الادب

ج - يقصد باصطلاح (الأصول الحكومية) الواردة في هذا المند ' اصول المقترض واي من اقله السياسية والادارية ، واصول ائمة عينة ملكها او يسيطر عليها المقترض او اي من اقله المشار اليها واية هيئة تعمل لحسابها او صالح المقترض او ائمة المشار اليها ، ويدخل في تلك الأصول الذهب والنقد الاجنبي الذي تحوزة اية مؤسسة تؤدي للمقترض وتلك البنك المركزي او وظائف صندوق تثبيت اسعار الصرف او وظائف مائة .

البند ٢-٤ : يتعهد المقترض بأن يقوم بنفسه او بالواسطة بامساك سجلات مستوفاه توضح طبقا للاسس المحاسبية السليمة كافة العمليات والموارد والتفقات المتعلقة بالمشروع لادارات واجهزة المقترض المسؤولة عن تنفيذ المشروع او اي جزء منه .

البند ٣-٤ : يتعهد المقترض باستخدام المشروع وصيانة مرافقه وفقا للاسس الفنية والادارية والتعليلية السليمة وبأن يقوم من وقت لآخر باجراء كافة التجديدات والاصلاحات وفقا للاسس الهندسية السليمة

البند ٤-٤ : يتعهد المقترض بأن يخصص في ميزانيته العامة كل الاموال اللازمة لمعالجة نصيبه من تكلفة المشروع .

البند ٥-٤ : يتعهد المقترض بأن يقدم الى الصندوق في موعد لا يتجاوز ستة اشهر من تاريخ توقيع الاتفاقية او اي موعد اخر يوافق عليه الصندوق بما يفيد بأن اتفاقية ادارة التنمية البريطانية قد تم التوقيع عليها .

البند ٦-٤ : يتعهد المقترض بعمل لوحة تذكارية ذات ابعاد مناسبة من الاسمنت او اي معدن مناسب توضع في مكان بارز في احد منشآت المشروع توضح مساهمة الصندوق في تمويل المشروع .

البند ٧-٤ : نور اكتمال المشروع ، وعلى اية حال في موعد لا يتجاوز ستة اشهر بعد تاريخ انتهاء حق المقترض في السحب من حساب القرض - او اي تاريخ اخر يوافق عليه الصندوق لهذا الغرض - يتعهد المقترض بأن يعد ويرسل للصندوق تقرير اكتمال المشروع بالشكل والتفصيل المناسب الذي يطلبه الصندوق ، ويجب ان يتناول التقرير تنفيذ المشروع والتشغيل الابتدائي وتكلفة المشروع والفوائد الناتجة او التي ستنتج منه وتقييم المقترض بالتزاماته بموجب اتفاقية القرض وتحقق اغراض القرض .

(المادة الخامسة)

الجزاءات المخولة للصندوق

البند ٥-١ : لاغراض البند ٢-٦ من الشروط العامة تنضاف الوقائع التالية للفقرة (و) منه :

- ١ - مع مراعاة الحكم المنصوص عليه في الفقرة (ب) من هذا البند :
- ١ - اذا اوقف حق المقترض في سحب حصة اي قرض منح له لتمويل المشروع او الغي او انهي كلياً او جزئياً طبقاً لاحكام الاتفاقية التي منح القرض ببقتضاها .
- ٢ - اذا اصبح ذلك القرض حالاً ومستحق الاداء قبل اجل استحقاقه المتفق عليه .
- ب - لا تسري الاحكام المنصوص عليها في الفقرة (ا) من هذا البند اذا اقام المقترض الدليل - على نحو يقبله الصندوق - على أن ذلك الايقاف او الالغاء او الانتهاء او اسقاط الاجل لا يعود الى اخلال من المقترض في تنفيذ التزاماته طبقاً لاحكام الاتفاقية المعنية وان اموالا كافية لتنفيذ المشروع تتوفر للمقترض من مصادر اخرى طبقاً لاحكام وشروط لا تتعارض مع التزامات المقترض طبقاً لاحكام هذه الاتفاقية .

البند ٥-٢ : لاغراض البند ١-٧ من الشروط العامة تنضاف الواقعة التالية طبقاً للفقرة (د) منه :

اذا حدثت الواقعة المنصوص عليها في الفقرة (١) ، (٢) من البند ٥-١ من هذه الاتفاقية .

المادة السادسة

تاريخ النفاذ - انتهاء الاتفاقية

البند ١-٦ : يحدد ١٦/٤/١٩٨١ لاغراض البند ١٢-٤ من الشروط العامة .

المادة السابعة

مثل المقترض - العناوين

البند ١-٧ : يعين وزير المالية للمقترض كممثل للمقترض لاغراض البند ١١-٢ من الشروط العامة .

البند ٢-٧ : حددت العناوين التالية لاغراض البند ١١-١ من الشروط العامة :

بالنسبة للصندوق :

الصندوق السعودي للتنمية

ص.ب (١٨٨٧) الرياض (١١٤٤١)

المملكة العربية السعودية

العنوان البرقي :

الصندوق السعودي للتنمية

الرياض

المملكة العربية السعودية

تلكس :

201145

sunboq - sj

بالنسبة للمقترض :

الجلس القومي للتخطيط

عمان ص.ب (٥٥٥)

المملكة الاردنية الهاشمية

العنوان البرقي :

الجلس القومي للتخطيط

عمان .

المملكة الاردنية الهاشمية

تلكس :

21319 NPC - JO

وتصديقاً على ما تقدم وقع الطرفان هذه الاتفاقية في عمان بالمملكة الاردنية الهاشمية في التاريخ المذكور بصدر الاتفاقية ، بواسطة الممثلين الموضحين قائلين من جانب الطرفين ، من نسختين باللغة العربية تعتبر كل منهما اصلاً ، وسليت نسخة الى كل من الطرفين .

من المملكة الاردنية الهاشمية

من الصندوق السعودي للتنمية

محمد عبدالله الصبيح

نائب الرئيس والمضو المنتدب

حفا مودة

وزير المالية

والممثل الموض

« المادة الثانية » القرض

البند ٢-١ : يوافق الصندوق على اقراض المقرض وفقاً للحكام والشروط المنصوص عليها او المشار اليها في هذه الاتفاقية قرشاً يبلغ ثمانين مليوناً ٨٠.٠٠٠.٠٠٠ ريال سعودي .

البند ٢-٢ : يحق للمقرض أن يسحب مبلغ القرض من حساب القرض طبقاً لنموذج الجدول رقم ١٥ بهذه الاتفاقية ووفقاً لما يرد على هذا الجدول من وقت آخر من تعديلات الاتفاقية بين الصندوق والمقرض لتغطية المبالغ التي تم صرفها ، او - اذا وافق الصندوق على ذلك - المبالغ التي سيتم صرفها ، لتحويل التكلفة المعقولة للبضائع والخدمات اللازمة للمشروع والتي تحول من حصة القرض .

البند ٢-٣ : يتعهد المقرض بأن يستخدم حصة القرض لتحويل التكلفة المعقولة للبضائع اللازمة لتنفيذ المشروع بحسب ويتم تحديد البضائع التي تحول من حصة القرض بالتفصيل ، والطرق والاجراءات التي تتبع للحصول عليها ، باتفاق بين الصندوق والمقرض ويجوز تعديله باتفاق لاحق بينهما ، ويتمتع على المقرض أن يحصل على موافقة الصندوق قبل توقيع العقود التي تحول من حصة القرض أو قبل اجراء اي تعديل يدخل على اي منها في المستقبل .

البند ٢-٤ : ينتهي حق المقرض في السحب من القرض في ١٩٨٧/١/٢٠ م او في اي تاريخ لاحق يتفق عليه بين الصندوق والمقرض .

البند ٢-٥ : يدفع المقرض تكلفة القرض بسعر ثلاث في المائة « ٣٪ » سنوياً عن المبالغ المسحوبة من اصل القرض وغير المسددة .

البند ٢-٦ : تدفع تكلفة القرض والتكاليف الاخرى كل ستة اشهر في ٣١ مارس و ٣٠ سبتمبر من كل سنة .

البند ٢-٧ : مدة القرض عشرون (٢٠) سنة منها مقرر تسامح قدرها خمس « ٥ » سنوات ويسدد المقرض اصل القرض طبقاً لجدول السداد الموضح في الجدول رقم « ٣ » بهذه الاتفاقية .

المادة الثالثة

تنفيذ المشروع

البند ٣-١ : يلتزم المقرض بأن يقوم بتنفيذ المشروع بواسطة المديرية المديرية بالمناية والكفاءة اللزمتين ، وطبقاً لللائحة الهندسية والمالية والادارية السليمة المتبعة كما يلتزم بأن يوفر بنفسه او بالواسطة كافة الاموال والسهيلات والخدمات والمواد الاخرى لتنفيذ المشروع وذلك فور الحاجة اليها .

ب - يتعهد المقرض بأن يوفر - بالإضافة الى حصة القرض ، وحصة قرض البنك الدولي وقروض ادارة التنمية البريطانية جميع الاموال الاخرى اللازمة لتنفيذ المشروع وذلك فور الحاجة اليها « وتدخل في تلك اية اموال تكون لازمة لمواجهة اي ارتفاع في تكلفة المشروع يتجاوز تكلفته التقديرية وقت توقيع هذه الاتفاقية » . ويتعين ان يتم توفير تلك تلك الاموال كافة طبقاً لاحكام وشروط قبلها الصندوق .

البند ٣-٢ : يتعهد المقرض بأن يقدم الى الصندوق كافة الدراسات والتصميمات والمواصفات ، والتقرير ، والمقود ، والجدول الزمنية التفصيلية لتنفيذ المشروع وتوفير البضائع والخدمات اللازمة لذلك ، وذلك بمجرد اعدادها كما يلتزم بأن يوافق الصندوق أولاً بأول بأي تعديل يدخل عليها في المستقبل كل ذلك بالتفصيل الذي يطلبه الصندوق .

البند ٣-٣ : يتعهد المقرض باستخدام استشاريين يكون مؤهلاتهم وخبراتهم واحكام وشروط استخدامهم مقبولة لدى الصندوق وذلك لمساعدة المقرض في تنفيذ المشروع .

البند ٣-٤ : يتعهد المقرض بأن يستخدم لتنفيذ المشروع مقاولين مقبولين لدى الصندوق ، بموجب عقود وطبقاً لشروط واحكام يوافق عليها الصندوق .

البند ٣-٥ : يتعهد المقرض بأن يقوم بالتأمين على البضائع المستوردة التي تحول من حصة القرض ضد المخاطر الملازمة لثرائها ونقلها وتسليمها في مكان استعمالها او تركيبها ، ويشترط ان يكون التأمين واجب الدفع في حالة وقوع ما يوجب استحقاقه بعملة يمكن للمقرض استخدامها بدون قيود لاستبدال البضائع واصلاحها .

البند ٣-٦ : يتعهد المقرض بأن تستعمل كافة البضائع والخدمات الممولة من حصة القرض في تنفيذ المشروع بحسب .

البند ٣-٧ : يتعهد المقرض :

١ - بأن يقوم بالسك سجلات مستوعبة يمكن بواسطتها متابعة تقدم سير العمل في تنفيذ المشروع « بما في ذلك تكاليفه » والتعرف على البضائع والخدمات الممولة من حصة القرض وبينان استخدامها في تنفيذ المشروع ، وبينان كافة العمليات والموارد والمصاريف المتعلقة بالمشروع .

٢ - بأن يهيئ لندوبي الصندوق المفوضين للفرص المعقولة للقيام بالزيارات للاغراض المتعلقة بالقرض . وللتفتيش على المشروع والبضائع والخدمات الممولة من حصة القرض وللمراجعة كافة السجلات والمستندات المرتبطة بالمشروع .

٣ - بأن يقدم للصندوق جميع ما يطلبه من المعلومات المتعلقة بالمشروع وباتفاق حصة القرض وبالبضائع والخدمات الممولة من القرض .

البند ٣-٨ : يتعهد المقرض باتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لاستهلاك الاراضي والحقوق العينية المتعلقة بالاراضي اللازمة لتنفيذ المشروع .

(المادة الرابعة)

اتفاقيات خاصة

البند ٤-١ : يؤكد المقرض والصندوق اتفاقهما على الا يتنوع اي قرض خارجي اخر باولوية على قرض الصندوق عن طريق انشاء ضمان عيني على الاصول الحكومية . وتحقيقاً لذلك يلتزم المقرض ويتعهد بأنه في حالة انشاء ضمان عيني على اي من اصول المقرض لضمان سداد اي قرض خارجي يصبح ذلك الضمان العيني - مالم يوافق الصندوق على غير ذلك - تلقائياً وبنفس المقدار وبذات درجة الاولوية ضماناً لسداد اصل هذا القرض مع تكلفته والتكاليف الاخرى ، وذلك دون ان يتحمل الصندوق اية تكلفة في سبيل ذلك ويقوم المقرض عند انشاء ذلك الضمان العيني بوضع نص صريح بهذا المعنى .

ب - لا يسري التعهد المنصوص عليه في الفقرة (ا) على :

١ - احوال انشاء ضمانات عينية على الاموال وقت شرائها لكافة سداد ثمن شراء تلك الاموال بحسب .

٢ - احوال ترتيب ضمانات عينية على السلع التجارية لضمان سداد ديوان لا يزيد اجل استحقاقها عن سنة واحدة من التاريخ الاصلي لعقدها بغرض سدادها من حصة بيع السلع التجارية .

٣ - احوال انشاء الضمانات العينية في المجري المعتاد للمعاملات المصرفية لضمان سداد ديون لا يزيد اجل استحقاقها عن سنة واحدة من تاريخ الدين .

مركز الأعمال

ج- يقصد باصطلاح (الاموال الحكومية) الواردة في هذا البند "اموال المقرض وأي من ائتمنيه السياسية والإدارية ، واموال ائتمنيه ، لكنها أو مساهماتها المقرض أو أي من ائتمنيه المشار إليها أية هيئة تعمل لحساب أو لصالح المقرض أو ائتمنيه المشار إليها ، ويدخل في تلك الاموال الذهب والنقد الاجنبي الذي تحوزة اية مؤسسة مؤدى للمقرض وظائف البنك المركزي أو وظائف صندوق تثبيت اسعار الصرف أو وظائف مشابهة .

البند ٢-٤ : يتعهد المقرض بأن يقوم بنفسه او بالواسطة بالمسك سجلات مسوغة توضح طبعا للاسس المحاسبية السليمة كائسمة العمليات والموارد والنفقات المتعلقة بالمشروع لادارة واجهزة المقرض المسؤولة عن تنفيذ المشروع أو أي جزء منه .

البند ٣-٤ : يتعهد المقرض باستخدام المشروع وصيانة مرافقه وفقا للاسس الفنية والإدارية والتعليلية السليمة ويأمن يقوم من وقت لآخر بأجراء كافة التجديدات والإصلاحات وفقا للاسس الهندسية السليمة

البند ٤-٤ : يتعهد المقرض بأن يخصص في ميزانيته العامة كل الاموال اللازمة لمعالجة نصيبه من تكلفة المشروع .

البند ٤-٥ : يتعهد المقرض بأن يقدم الى الصندوق في موعد لا يتجاوز ستة اشهر من تاريخ توقيع الاتفاقية أو أي موعد آخر يوافق عليه الصندوق بما يفيد بأن اتفاقية ادارة التتبع البريطانية قد تم التوقيع عليها .

البند ٤-٦ : يتعهد المقرض بعمل لوحة تذكارية ذات ابعاد مناسبة من الاسمنت أو أي معدن مناسب توضع في مكان بارز في احد منشآت المشروع توضح مساهمة الصندوق في تمويل المشروع .

البند ٤-٧ : فور اكتمال المشروع ، وعلى اية حال في موعد لا يتجاوز ستة اشهر بعد تاريخ انتهاء حق المقرض في السحب من حساب القرض - أو أي تاريخ آخر يوافق عليه الصندوق لهذا الغرض - يتعهد المقرض بأن يعد ويرسل للصندوق تقرير اكتمال المشروع بالشكل والتفصيل المناسب الذي يطلبه الصندوق ، ويجب أن يتناول التقرير تنفيذ المشروع والتشغيل الابتدائي وتكلفة المشروع والوائد الناتجة أو التي ستنتج منه وتقييم المقرض بالتزاماته بموجب اتفاقية القرض وتحقيق أغراض القرض .

(المادة الخامسة)

الجزاءات المخولة للصندوق

البند ٥-١ : لأغراض البند ٢-٦ من الشروط العامة تنضاف الوثائق التالية للفقرة (و) منه :

- ١ - مع مراعاة الحكم المنصوص عليه في الفقرة (ب) من هذا البند :
 - ١ - إذا أوقف حق المقرض في سحب حصيلة أي قرض منح له لتمويل المشروع أو الغي أو أنهى كلياً أو جزئياً طبقاً لأحكام الاتفاقية التي منح القرض بتمتصاها .
 - ٢ - إذا أصبح ذلك القرض حالا ومستحق الاداء قبل أجل استحقاقه المتفق عليه .
 - ب - لا تسري الأحكام المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذا البند إذا اتم المقرض الدليل - على نحو يقبله الصندوق - على أن ذلك الإيقاف أو الانهاء أو استعاط الأجل لا يعود إلى ائتمنيه من المقرض في تنفيذ التزاماته طبقاً لأحكام الاتفاقية المعنية وأن اموالاً كافية لتغطية المشروع تتوفر للمقرض من مصادر أخرى طبقاً لأحكام وشروط لا تتعارض مع التزامات المقرض طبقاً لأحكام هذه الاتفاقية .

البند ٥-٢ : لأغراض البند ٢-٧ من الشروط العامة تنضاف الوثائق التالية طبقاً للفقرة (د) منه :

إذا حدثت الواقعة المنصوص عليها في الفقرة (١) (٢) من البند ٥-١ من هذه الاتفاقية .

المادة السادسة

تاريخ النفاذ - انتهاء الاتفاقية

البند ٦-١ : يحدد ١٦/٤/١٩٨٤ لأغراض البند ١٢-٤ من الشروط العامة .

المادة السابعة

مثل المقرض - العناوين

البند ٧-١ : يعين وزير المالية للمقرض كممثل للمقرض لأغراض البند ١١-٣ من الشروط العامة .

البند ٧-٢ : حددت العناوين التالية لأغراض البند ١١-١ من الشروط العامة :

بالنسبة للصندوق :

الصندوق السعودي للتتبع

ص.ب (١٨٨٧) الرياض (١١٤٤١)

المملكة العربية السعودية

العنوان البرقي :

الصندوق السعودي للتتبع

الرياض

المملكة العربية السعودية

تلكس :

201145

sunboq - sj

بالنسبة للمقرض :

المجلس القومي للتخطيط

عمان ص.ب (٥٥٥)

المملكة الاردنية الهاشمية

العنوان البرقي :

المجلس القومي للتخطيط

عمان

المملكة الاردنية الهاشمية

تلكس :

21319 NPC - JO

وتصديقاً على ما تقدم وقع الطرفان هذه الاتفاقية في عمان بالمملكة الاردنية الهاشمية في التاريخ المذكور بصدر الاتفاقية ، بواسطة الممثلين الموقعين قاتونا من جانب الطرفين ، من نسختين باللغة العربية تعتبر كل منهما أصلاً ، وسلبت نسخة الى كل من الطرفين .

عن الصندوق السعودي للتتبع

عن المملكة الاردنية الهاشمية

محمد عبدالله الصقير

حفا عودة

نائب الرئيس والمضو المنتدب

وزير المالية

والممثل الموقر

الجدول رقم (١)
سحب حصيلة القرض

١ - توضيح القائمة المفصلة أدناه فئة البضائع الممولة من حصيلة القرض والاعتمادات المخصصة للفئة من حصيلة القرض ونسبة النفقات التي تبذل في الفئة :

الفئة	الاعتماد المخصص من القرض بالريالات	نسبة النفقات التي تبذل
١ - الاعمال المدنية لإنشاء المدارس (القسم «أ» من المشروع)	٧٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٧٥ ٪ من النفقات الاجمالية
٢ - الاحتياطي	٨ ٠٠٠ ٠٠٠	٨ ٠٠٠ ٠٠٠
المجموع	٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠	

ب - بالرغم من نصوص الفقرة (ا) أعلاه ، لا يجوز السحب من حصيلة القرض من أجل :

١ - تمويل دفعات تبت لتغطية نفقات سابقة على تاريخ هذه الاعنانية .

٢ - تمويل الضرائب التي يفرضها المقرض أو الضرائب السارية في تلبية على البضائع أو الخدمات أو على استيرادها أو صناعتها أو توزيعها .

ج - بالرغم من تخصيص مبلغ القرض وتحديد نسبته لنوعية الدفعات في القائمة الموضحة في الفقرة (ا) أعلاه ، إذا كان المبلغ المخصص للفئة الممولة لا يكفي في تغطية المصروفات - لتمويل النسبة المتبقية عليها لكل النفقات في تلك الفئة ، فإنه يجوز للصندوق باقتطاع يرسله إلى المقرض :

١ - أن يعيد تلك الفئة - تخصيص مبالغ من حصيلة القرض تكون مدرجة في بند الاحتياطي وذلك بالقدر الذي يسد العجز في الفئة .

٢ - أن يخفض - إذا لم تكن إعادة التخصيص كافية لسد العجز بالكامل - النسبة المئوية المطبقة حينئذ على المدفوعات بحيث يستمر السحب إلى أن تكون كل النفقات المتعلقة بها قد استوفيت .

الجدول رقم (٢)

وصف المشروع

يهدف المشروع إلى إعداد القوى البشرية المدربة لمختلف التخصصات المهنية وإلى التوسع في التعليم الثانوي المهني . ويتكون المشروع من الأقسام التالية : القسم (١)

١ - الأعمال المدنية لإنشاء عشر مدارس ثانوية مهنية ثلاث في ببادر وادي السر - أبو غلندا - الزرقاء - مادبا - الصريح - عجلون - الرمثا - السلط - البقعة - عمان . وخمس مدارس ثانوية للذكور في - جرج - الشونة الجنوبية - جرش - الكرك - الطفيلة . بالإضافة إلى إنشاء مساكن لديرية ومعلمي بعض المدارس .

٢ - تجهيز وتأثيث وتوفير معدات لخمس عشرة مدرسة ثانوية مهنية للذكور والإناث المبينة أعلاه .

القسم (ب)

١ - إنشاء وتأثيث وتوفير معدات لثلاث مدارس مركزية للذكور في المرق - الطفيل - ومان .

٢ - إنشاء وتأثيث منازل للطلبة لحوالي ٧٠ معلول لديرية المدارس المركزية .

القسم (ج)

١ - خدمات هندسية وإشراف

وتقدر التكاليف الاجمالية للمشروع بحوالي ١٠ مليون دولار أمريكي أي ما يعادل نحو ٣١٣ مليون ريال سعودي . ومن المتوقع أن يكتمل تنفيذ القسم «أ» من المشروع في ديسمبر ١٩٨٦ .

الجدول رقم (٣)
جدول السداد

رقم القسط	تاريخ الاستحقاق	القسط بالريال السعودي
١	٣١ مارس ١٩٨٦ م	٢ ٦٦٨ ٦٠٠
٢	٣٠ سبتمبر ١٩٨٦ م	٢ ٦٦٦ ٦٠٠
٣	٣١ مارس ١٩٩٠ م	٢ ٦٦٦ ٦٠٠
٤	٣٠ سبتمبر ١٩٩٠ م	٢ ٦٦٦ ٦٠٠
٥	٣١ مارس ١٩٩١ م	٢ ٦٦٦ ٦٠٠
٦	٣٠ سبتمبر ١٩٩١ م	٢ ٦٦٦ ٦٠٠
٧	٣١ مارس ١٩٩٢ م	٢ ٦٦٦ ٦٠٠
٨	٣٠ سبتمبر ١٩٩٢ م	٢ ٦٦٦ ٦٠٠
٩	٣١ مارس ١٩٩٣ م	٢ ٦٦٦ ٦٠٠
١٠	٣٠ سبتمبر ١٩٩٣ م	٢ ٦٦٦ ٦٠٠
١١	٣١ مارس ١٩٩٤ م	٢ ٦٦٦ ٦٠٠
١٢	٣٠ سبتمبر ١٩٩٤ م	٢ ٦٦٦ ٦٠٠
١٣	٣١ مارس ١٩٩٥ م	٢ ٦٦٦ ٦٠٠
١٤	٣٠ سبتمبر ١٩٩٥ م	٢ ٦٦٦ ٦٠٠
١٥	٣١ مارس ١٩٩٦ م	٢ ٦٦٦ ٦٠٠
١٦	٣٠ سبتمبر ١٩٩٦ م	٢ ٦٦٦ ٦٠٠
١٧	٣١ مارس ١٩٩٧ م	٢ ٦٦٦ ٦٠٠
١٨	٣٠ سبتمبر ١٩٩٧ م	٢ ٦٦٦ ٦٠٠
١٩	٣١ مارس ١٩٩٨ م	٢ ٦٦٦ ٦٠٠
٢٠	٣٠ سبتمبر ١٩٩٨ م	٢ ٦٦٦ ٦٠٠
٢١	٣١ مارس ١٩٩٩ م	٢ ٦٦٦ ٦٠٠
٢٢	٣٠ سبتمبر ١٩٩٩ م	٢ ٦٦٦ ٦٠٠
٢٣	٣١ مارس ٢٠٠٠ م	٢ ٦٦٦ ٦٠٠
٢٤	٣٠ سبتمبر ٢٠٠٠ م	٢ ٦٦٦ ٦٠٠
٢٥	٣١ مارس ٢٠٠١ م	٢ ٦٦٦ ٦٠٠
٢٦	٣٠ سبتمبر ٢٠٠١ م	٢ ٦٦٦ ٦٠٠
٢٧	٣١ مارس ٢٠٠٢ م	٢ ٦٦٦ ٦٠٠
٢٨	٣٠ سبتمبر ٢٠٠٢ م	٢ ٦٦٦ ٦٠٠
٢٩	٣١ مارس ٢٠٠٣ م	٢ ٦٦٦ ٦٠٠
٣٠	٣٠ سبتمبر ٢٠٠٣ م	٢ ٦٦٦ ٦٠٠
المجموع		٨٠ ٠٠٠ ٠٠٠

نحوه الحبيب الملك محمد السادس

يمتضى المادة ٣١ من الدستور
وبناء على ما قرره مجلسا الاعيان والتواب
تصادق على القانون الاتي وتلزم باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (١٦) لسنة ١٩٨٤ قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٨٢

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٨٢) ويعرأ مع القانون رقم ه لسنة ١٩٨٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل كقانون واحد ويعمل به اعتبارا من تاريخ العمل بالقانون المذكور .

المادة ٢ - يضاف الى ايرادات الحكومة المدرجة في المادة (٢) من القانون الاصيل وفي الجدول رقم (١) وجدول وصول الإيرادات الملحقة بالقانون المذكور مبلغ (٢٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠) دينار وفقا لما هو مبين في الجدول رقم (١) وجدول وصول الإيرادات الملحقة بهذا القانون .

المادة ٣ - يضاف الى نفقات الحكومة المدرجة في المادة (٢) من القانون الاصيل وفي الجدول رقم (١) وجدول وصول النفقات الملحقة بالقانون المذكور مبلغ (٢٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠) دينار وفقا لما هو مبين في الجدول رقم (٢) وجدول وصول النفقات الملحقة بهذا القانون .

المادة ٤ - يستعمل الوتر لتغطية العجز في موازنة عام ١٩٨٢ .

١٩٨٤/٣/٢٤

الحسين بن طلال

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء
وزير العدل
أحمد عيسى الكريم الطراونة
نائب رئيس الوزراء
وزير الداخلية
سليمان عرار
رئيس الوزراء ووزير الدفاع
أحمد عبيدات

وزير النقل وزير التربية والتعليم وزير التكوين وزير المواصلات وزير الخارجية
طاهر حكيت حكيت السلاكت إبراهيم أيوب د. محمد مصطفى الزين طاهر نشأت الحبري

وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة المهندس حمد الله الفيلسلي
وزير الاعلام وزير المالية وزير الصناعة والتجارة والسياحة
فيلسلي شرف د. حنا عوده د. جواد العناني

وزير شؤون الارض المحتلة
شوكيت محمود
وزير العمل
د. تيسير عبد الجبار
وزير الزراعة
محمد بشير
وزير الاوقاف والشؤون والمؤسسات الاسلامية
عبد خالق داويكة

وزير التنمية الاجتماعية
عبد السلام كنعان
وزير الثقافة والكتاب والآثار
د. عبد الله عويدات
وزير الاشغال العامة
المهندس رائف نجم
وزير الصحة
د. كامل المجولني

جدول رقم (١)

اجمال الايرادات المقدرة لملحق الموازنة لسنة ١٩٨٢

رقمها	المادة عنوانها	الايرادات المقدرة ١٩٨٢
١٠	القروض الداخلية	٢٨٢٠٠
١١	القروض الخارجية	١٨٠٧٠
	المجموع	٤٦٢٧٠
		=====

الإيرادات

مكتبة الأجل

الإيرادات

(بالآلاف دينار)

رقم الفصل	رقم المادة	البيان	الإيرادات المقدرة ١٩٨٢
		<u>الإيرادات الرأسمالية</u>	
١٠		القروض الداخلية	٢٨ ٢٠٠
		<u>المصادر الخارجية</u>	
١١		القروض الخارجية	١٧ ٦٧٠
	٢	القروض والفوائد المستردة	٤٠٠

التفقات تجارية

مكتبة البرلمان

التفقات الجارية

تفاصيل المواد

التمل : ١/٣ - المجلس الوطني الاستشاري

رقمها	المادة	التفقات المقدرة ١٩٨٢	إيضاحات
٢٤٠٠٠	٢- مخصصات أعضاء المجلس		
٢٤٠٠٠	٢٠- التفقات الأخرى.		
٤٠٠٠	٢١- أجور النقل وعلاوات السفر والميدان		
٧٠٠٠	٢٢- الهرق والبريد والماء والكهرباء		
٢٠٠٠	٢٤- المتفرقة		
٥٠٠٠	٢٥- اللوازم		
١٨٠٠٠			
٤٢٠٠٠	المجموع		

النفقات الجارية

الفصل : ١١ / ١ - وزارة الدفاع
البرنامج : ب - القوات المسلحة

تفاصيل المواد

رقمها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٨٢	إيضاحات
	الرواتب والعلاوات والنفقات الأخرى والطارئة	١٥٠٠٠٠٠	تسديد سلفة
	المجموع	١٥٠٠٠٠٠	

النفقات الجارية

الفصل : ١١ / ١ - وزارة الدفاع
البرنامج : ج - هيئة الاتصالات الخاصة

تفاصيل المواد

رقمها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٨٢	إيضاحات
	الرواتب والعلاوات والنفقات الأخرى والطارئة	١٥٠٠٠٠٠	تسديد سلفة
	المجموع	١٥٠٠٠٠٠	

مكتبة العمل

النفقات الجارية

الفصل : ١/٢٤ - الامن العام

تفاصيل المواد

رقمها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٨٢	إيضاحات
	الرواتب والعلاوات والنفقات الاخرى والطارئة	٣٢١٠٠٠	تسديد سلفة
	المجموع	٣٢١٠٠٠	

النفقات الجارية

الفصل : ١/٢٥ - الدفاع المدني

تفاصيل المواد

رقمها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٨٢	إيضاحات
	الرواتب والعلاوات والنفقات الاخرى	١٢٠٠٠٠	
	المجموع	١٢٠٠٠٠	

مكتبة الامن

النفقات الجارية

الفصل : ١/٢٥ - الدفاع العدني
البرنامج : ١ - الاسعاف والطوارئ

تفاصيل المواد

رقمها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٨٢	إيضاحات
	الرواتب والعلاوات والنفقات الاخرى	٣٠٠٠٠	
	المجموع	٣٠٠٠٠	
		=====	

النفقات الجارية

الفصل : ١/٣١ - وزارة الخارجية

تفاصيل المواد

رقمها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٨٢	إيضاحات
	١٠ - الرواتب والاجور والعلاوات		
	١٢ - الموظفون غير المصنفين	٣٠٠٠	
	١٣ - الموظفون بحقوق	٢٧٠٠٠	
	١٦ - علاوات فنية وعلاوات اخرى	٢١٢٠٠	
	المجموع	٥١٢٠٠	
		=====	

مكتبة
مركز
البحر

الفصل : ١/٤١ - وزارة المالية
البرنامج : ب - النفقات العامة

تفاصيل المواد

رقمها	عنوانها	النفقات المقدرة ١٩٨٢	إيضاحات
٢٠	النفقات الاخرى		
٢١	اجور النقل وعلاوات السفر والميدان	١١٠٠٠٠٠	
٢٢	الايجارات	٢٧٥٠٠	
٢٤	المفرقة	٢٩٤٨٠٠٠	
	المجموع	٤٠٧٥٥٠٠	

النفقات الجانبية

الفصل : ١/٤١ - وزارة المالية
البرنامج : ج - فوائد الدين العام والقروض الخارجية

تفاصيل المواد

رقمها	عنوانها	النفقات المقدرة ١٩٨٢	إيضاحات
٢	فوائد القروض الخارجية	٨٥٠٠٠٠	
	المجموع	٨٥٠٠٠٠	

مكتبة العمل

الفصل : ١ / ٤١ - وزارة المالية
البرنامج : د - نفقات الدم والطاوة

النفقات الجارية

تفاصيل المواد

رقمها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٨٢	إيضاحات
٢ -	دم المواد التموينية	٣٠٠٠٠٠٠	التزامات سنوات سابقة
٣ -	دم المحروقات والطاقة	١٢٨٥٠٠٠٠	
	المجموع	١٥٨٥٠٠٠٠ =====	

الفصل : ١ / ٤١ - وزارة المالية
البرنامج : هـ - الاعانات

النفقات الجارية

تفاصيل المواد

رقمها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٨٢	إيضاحات
٣١ -	التهبات والاعانات والمكافآت	١٥٢٨٠٠٠	١ - التقاعد والتحويلات
	المجموع	١٥٢٨٠٠٠ =====	

مكتبة العمل

النفقات الجارية

الفصل : ١/٤٣ - وزارة المالية / الجمارك

تفاصيل المواد

رقمها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٨٢	إيضاحات
٣٠	النفقات التحويلية		
٣١	الهبات والاعانات والمكافآت	٣٠٠٠٠٠	تسديد سلفة
	المجموع	٣٠٠٠٠٠	

النفقات الجارية

الفصل : ١/٤٤ - دائرة ضريبة الدخل

تفاصيل المواد

رقمها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٨٢	إيضاحات
٣٠	النفقات التحويلية		
٣٥	المردود من إيرادات السنين السابقة	٢٥٣٠٠٠	
	المجموع	٢٥٣٠٠٠	

مركز العمل

النفقات الجارية

الفصل : ١٧٥٨ - وزارة الاشغال العامة
البرنامج : و - القصور الملكية العامة

تفاصيل المواد

رقمها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٨٢	إيضاحات
٢٠	النفقات الأخرى		
٢٣	البرق والهاتف والماء والكهرباء	٩٧٣٠٠	
	المجموع	٩٧٣٠٠	
		=====	

النفقات الجارية

الفصل : ١٧٧١ - وزارة التربية والتعليم
البرنامج : ب - التعليم العام (الابتدائي والاعدادي والثانوي)

تفاصيل المواد

رقمها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٨٢	إيضاحات
	عنوانها		
١٠	الرواتب والاجور والعلاوات		
١١	الموظفون المصنفون	١٠١٥٠٠٠	
١٢	الموظفون غير المصنفين	٤٨٠٠٠٠	
١٥	علاوة غلاء المعيشة	٥١٠٠٠٠	
١٦	علاوات فنية وعلاوات أخرى	٥٤٥٠٠٠	
	المجموع	٢٥٥٠٠٠٠	
		=====	

مكتبة العمل

النفقات الجارية

الفصل : ١/٧٦ - مؤسسة مياه الشرب
البرنامج : ب - إدارة وصيانة مشاريع مياه الشرب

تفاصيل المواد

رقمها	المادة	عنوانها	النفقات المقدرة ١٩٨٢	إيضاحات
٢٠ - النفقات الأخرى				
٢٥ - اللوازم				
	المجموع		٤٠٨٠٠٠	تسديد سلفة
			٤٠٨٠٠٠	
			=====	

النفقات الجارية

الفصل : ١/٧٧ - مجلس التعليم العالي

تفاصيل المواد

رقمها	المادة	عنوانها	النفقات المقدرة ١٩٨٢	إيضاحات
١٠ - الرواتب والاجور والعلاوات				
١١ - الموظفون المصنفون			٤٧٢٠	
١٥ - علاوة غلاء المعيشة			١٣٠	
١٦ - علاوات فنية وعلاوات أخرى			٤٠٠٠	
			٨٨٥٠	
٢٠ - النفقات الأخرى				
٢١ - اجور النقل وعلاوات السفر والمعدات			٦٨٠	
٢٢ - الايجارات			٣٧٩٠	
٢٤ - المتفرقة			٢٤٣٥	
٢٥ - اللوازم			٢٦٢٠	
٢٦ - الاثاث			٤٤٢٥	
٢٧ - الاجهزة والالات والمعدات والسيارات			٥٦٠٠	
			١٩٥٥٠	
٣٠ - النفقات التحويلية				
٣١ - الاعانات والمكافآت			٢٠٠	
			٢٠٠	
	المجموع		٢٨٦٠٠	تسديد سلفة
			=====	

مركز العمل

النفقات الجارية

الفصل : ١/٨٣ - مؤسسة التلفزيون
البرنامج : ١ - الادارة

تفاصيل المواد

رقمها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٨٣	إيضاحات
١٠ -	الرواتب والاجور والعلاوات		
١٢ -	الموظفون غير المصنفين	٢٢٠٠٠	
١٤ -	اجور العمال	٨٥٠٠	
١٦ -	علاوات فنية وعلاوات اخرى	١٢٣٠٠	
	المجموع	٤٢٨٠٠	

النفقات الجارية

الفصل : ١/٩٢ - مؤسسة المواصلات السلوكية واللاسلكية

تفاصيل المواد

رقمها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٨٣	إيضاحات
١٠ -	الرواتب والاجور والعلاوات		
١١ -	الموظفون المصنفون	٤٦٠٠٠	
١٢ -	الموظفون غير المصنفين	٨٦٥٠٠	
١٥ -	علاوة غلاء المعيشة	٦٥٠٠٠	
١٦ -	علاوات فنية وعلاوات اخرى	٧٧١٠٠	
	المجموع	٢٧٤٦٠٠	

مكتبة العمل

التفقات الرأسمالية

هكذا من العمل

الفصل : ٢/٣١ - وزارة الخارجية

التفقات الرأسمالية

تفاصيل المواد

رقمها	المادة	التفقات المقدرة ١٩٨٢	إيضاحات
	٥٦ - أراضي =====		
	أ- شراء أراضي للسفارات	١٥٠٠٠	
		١٥٠٠٠	
	٥٧ - ابنية وإنشاءات =====		
	أ- ابنية للسفارات الجديدة	٢٢٠٠٠٠٠	
		٢٢٠٠٠٠٠	
	المجموع	٢٢١٥٠٠٠ =====	

النفقات الرأسمالية

الفصل : ٢/٤١ - وزارة المالية

تفاصيل المواد

رقمها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٨٢	إيضاحات
٤٤ -	تسديد القروض والالتزامات		
ج -	تسديد القروض والالتزامات الداخلية		
٩ -	تسديد التزامات سنوات سابقة	٢٠٠٠٠٠	
	المجموع	٢٠٠٠٠٠	

النفقات الرأسمالية

الفصل : ٢/٥٩ - وزارة الزراعة

تفاصيل المواد

رقمها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٨٢	إيضاحات
٥٧ -	أبنية وإنشاءات		
١٢ -	إنشاء عيادة بيطرية في القصر / الكرك	٢٠٠٠٠	
١٤ -	إنشاء عيادة بيطرية في محطة ديرعلا / الزراعة	٢٠٠٠٠	
	المجموع	٤٠٠٠٠	تسديد سلفة

مركز العمل

التفقات الرأسمالية

الفصل : ٢/٦٠ - سلطة وادي الاردن
البرنامج : د - مديرية الري
المشروع : ٦ - مشاريع متفرقة

تفاصيل المواد

رقمها	عنوانها	التفقات المقدرة ١٩٨٢	إيضاحات
٥٧ - ابنية وإنشاءات =====			
٦ - قنطرة المخيبة / العدسية		٥٠٠٠٠٠	تسديد سلفة
	المجموع	٥٠٠٠٠٠ =====	

التفقات الرأسمالية

الفصل : ٢/٨٧ - مؤسسة رعاية الشباب
تفاصيل المواد

رقمها	عنوانها	التفقات المقدرة ١٩٨٢	إيضاحات
٥٧ - ابنية وإنشاءات =====			
٢ - اكمال انشاء المركز الثقافي الملكي (المرحلة الثالثة)		٩٠٠٠٠٠	تسديد سلفة
	المجموع	٩٠٠٠٠٠ =====	

مركز العمل

النفقات الرأسمالية

تفاصيل المواد

الفصل : ٢ / ٩٤ - سلطنة طيران المدني
البرنامج : أ - المديونية

رقمها	عنوانها	المادة	النفقات المقدرة ١٩٨٢	إيضاحات
٤٣ -	أجهزة ومعدات وإلات			
٢ -	سيارات ومعدات لصيانة وتشغيل مطار		٣٩٩٠٠٠	
	الملقة عليها الدولي			
	المجموع		٣٩٩٠٠٠	تسديد سلفة

نظام معدل للنظام المالي للامتحانات العامة

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٨٤/٤/٨

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٤) لسنة ١٩٨٤

نظام معدل للنظام المالي للامتحانات العامة

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل للنظام المالي للامتحانات العامة لسنة ١٩٨٤) ويقرأ مع النظام رقم (٦٣) لسنة ١٩٨١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٧) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :
أ - تشكل اللجنة بقرار من الوزير من المديرين في الوزارة برئاسة الامين العام شريطة ان لا يتجاوز عدد اعضائها بما في ذلك رئيسها احد عشر عضوا ، وللوزير اعادة تشكيلها واعفاء اي من اعضائها واستبداله بغيره في اي وقت .

المادة ٣ - يعدل جدول الرسوم رقم (١) الملحق بالنظام الاصلي على الوجه التالي :
اولا : باضافة البند (٦) التالي الى الفقرة (أ) منه :

فلس
دينار
٤ -

٦ - رسم الاشتراك في الامتحان العملي

ثانيا : بالغاء البند (١) من الفقرة (ب) منه والاستعاضة عنه بما يلي :
ويعاد ترقيم البنود من (٢ - ٥) الواردة في هذه الفقرة لتصبح من (٤ - ٧) على التوالي :-
١ - رسم الاشتراك في الامتحان للطالب الذي يتقدم له في جميع الاوراق بما في ذلك اصدار مصلقة باللغة العربية بنتيجته :-

فلس
دينار

أ - للطالب من برامج المهن الهندسية والطبية والزراعية ٣٠
ب - للطالب من برامج المهن التعليمية والتجارية ٢٤
والاجتماعية او اي برنامج آخر :

مركز الأبحاث

٢ - رسم الاشتراك في الامتحان للطلاب المعيد في ورقة امتحان او أكثر بما في ذلك اصصدار مصدقة باللغة العربية بنتيجته :-

أ - للطلاب من برامج المهن الهندسية والطبية والزراعية (ستة دنانير) يضاف اليها (خمسة دنانير) عن كل ورقة من اوراق الامتحان .

ب - للطلاب من برامج المهن التعليمية والتجارية والاجتماعية واي برنامج آخر (ستة دنانير) يضاف اليها (ثلاثة دنانير) عن كل ورقة من اوراق الامتحان .

٣ - رسم الامتحان العملي للطلاب .

فلس دينار

أ - في برامج المهن الهندسية والطبية والزراعية - ٦
ب - في برامج المهن التعليمية والتجارية والاجتماعية واي برنامج آخر - ٥

المادة ٣ - يعدل جدول الاجور رقم (٢) الملحق بالنظام الاصيلي على الوجه التالي :-

أ - بالغاء البنود (١٤) و (١٥) و (١٦) و (١٧) الواردة في الفقرة (اولا) منه والاستعاضة عنها بما يلي ويعاد ترقيم البنود من (١٨ - ٢٣) الواردة في هذه الفقرة لتصبح من (٢٠ - ٢٥) على التوالي :-

فلس دينار

١٤ - مدير الحاسب الالكتروني عن كل سنة دراسية - ٤٠٠

١٥ - رئيس القسم في الحاسب عن كل ساعة عمل اضافية على ان لا يزيد ما يتقاضاه الالكتروني في السنة الدراسية عن ٣٦٠ دينار .

١٦ - المحلل او المبرمج او المشغل عن كل ساعة ٨٥٠ على ان لا يزيد ما يتقاضاه او المشرف على ادخال عمل اضافية في السنة الدراسية عن ٣٠٠ دينار

١٧ - المثقف في الحاسب عن كل مستند ١٥٠
ملف اساسي بنجزه
وعن كل مستند ٥٤
علامات

فلس دينار

١٨ - الاذن في الحاسب الالكتروني عن كل سنة دراسية - ٩٠

١٩ - السائق في الحاسب الالكتروني عن كل سنة دراسية - ١٨٠

ب - بالغاء البند (٢) الوارد في الفقرة (سادسا) منه ويعاد ترقيم البنود من (٣ - ٨) الواردة في هذه الفقرة لتصبح من (٢ - ٧) على التوالي .

ج - باضافة البند (٨) التالي الى الفقرة (سادسا) منه :-

٨ - المكلف بتقويم اي امتحان عملي :-

فلس دينار

أ - في برامج المهن الهندسية والطبية والزراعية من ١٠٠٠ الى ١٠٠٠ بقرار من الوزير
ب - في برامج المهن التعليمية والتجارية والاجتماعية واي برنامج آخر من ٧٥٠ الى ١٠٠٠

١٩٨٤/٤/٨

الحسين بن طلال

وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء وزير العدل احمد عبد الكريم الطراونه	نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية سليمان عرار	رئيس الوزراء ووزير الدفاع احمد عبيدات
وزير النقل وزير التربية والتعليم وزير الزراعة طاهر حكمت حكمت السكاكيت	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة وزير الاعلام وزير المالية الهندس حمد الله الشالسي	وزير الخارجية وزير الشؤون الخارجية وزير السياحة د. جواد العناني
وزير شؤون الارض المحتلة شوكات محمود	وزير العمل د. تيسير عبد الجابر	وزير الزراعة محمد بشير
وزير التنمية الاجتماعية عبد السلام كنعان	وزير الثقافة والشباب والآثار د. عبد الله عوييدات	وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد خلت داويدي
		وزير الصحة المهندس رالف نجم
		د. كامل العجلوني